

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية.
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب:

أكرم ميلودي

تحت عنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره في النمو الاقتصادي.

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حجاب عيسى
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بوخرص عبد الحفيظ
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بن محاد سمير

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية.
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب:

أكرم ميلودي

تحت عنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره في النمو الاقتصادي.

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حجاب عيسى
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بوخرص عبد الحفيظ
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بن محاد سمير

السنة الجامعية: 2022/2021



كلمة شكر وتقدير:

إن الشكر لله أولاً وأخيراً ... سبحانه الذي هدانا لهذا وما كنا
لنمتدي لولا أن هدانا الله.

ثم

الشكر الجزيل للدكتور "بوخرص عبد الحفيظ" الذي أشرفه
على هذه الدراسة، أطرها، وجهها لما هي عليه الآن.

والشكر لأعضاء اللجنة الذين تكرموا بتقييم هذا العمل.
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد
بوضياف (جامعة المسيلة) الذين مررت بهم في مشواري
الجامعي ...

دون أن أنسى أن أشكر كل من ساعدني في إتمام هذا
العمل من قريب أو من بعيد ... من أصدقاء وزملاء.

شكراً لكم جميعاً

الإهداء:

نهدي ثمرة هذا العمل إلى:

- الوالد العزيز حفظه الله تعالى وأطال في عمره ...

وجزاه عني خير الجزاء.

- الوالدة الكريمة ... رعاها الله وأطال في عمرها،

وحفظها من كل شر.

- الإخوة والأخوات ... فردا فردا ... لا نفضل بين أحد

منهم ... ولا نستثنى منهم أحدا ... الأكبر فالأكبر.

كما نهدي هذا العمل أيضا:

- الأصدقاء الذين لا تسعهم الأسطر ... كلا باسمه.

- الزملاء الأفاضل الذين شاركونا هذه المسيرة.

إليهم جميعا نهدي هذا العمل.

المقدمة

مقدمة:

إن المشكلة الأساسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية هي عدم توافر مصادر التمويل المحلية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية الوسيطة، وذلك نتيجة عدم استقرار حصيلة صادرات هذه الدول، ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية، هذه المصادر يمكن إنجازها في بديلين أساسيين هما: الإقراض الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر، أما الأول فقد لجأت إليه معظم الدول النامية في تمويل برامجها التنموية إلا أنه مع مرور الوقت عثرت بعض الدول النامية على سواد أعباء مديونيتها، إضافة لذلك فإن الإقراض الخارجي يعد وسيلة لها لزيادة أعبائها الاقتصادية والسياسية، أما البديل الثاني الذي هو موضوع الدراسة، وبصرف النظر عن الجدل القائم حول منافع وأضرار هذه الوسيلة، يمكن القول بأنه أكثر فاعلية بالنسبة لظروف الدول النامية، وذلك بشرط وجود مناخ استثماري ملائم يساعد هذه الدول على الاستفادة من هذا النوع من الاستثمارات.

وإدراكا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات المضيفة تبذل الجزائر كغيرها من الدول النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز وذلك منذ سنوات التسعينات من خلال القوانين والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدءاً من قانون النقد والقرض من وكالات دعم وترقية الاستثمارات، وكذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخ عمله، ومجموع من القوانين التي تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- إشكالية البحث:

لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

من خلال ما سبق، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
- ما هي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟
- ما هي العوائق التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2- فرضيات البحث:

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة نطلق من الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يؤثر الاستثمار المحلي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3- أهمية البحث:

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد مواضيع الساعة في الجزائر، وذلك لما يلعبه هذا الأخير في تكوين رأس المال، خاصة وأن الجزائر عرفت مرحلة انتقالية على مستوى اقتصادها، بحيث طرأ العديد من التغيرات في العديد من النظم والتشريعات الخاصة بقانون الاستثمار، وتقديم جملة من التحفيزات والإعفاءات للانفتاح نحو اقتصاد السوق.

4- أهداف البحث:

إن الهدف من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مع محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

5- حدود البحث: من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زمني ومكاني.

- **الحدود المكانية:** فإن هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الحدود الزمنية:** لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (2007 الى ما بعد 2016).

6- الصعوبات والمشاكل:

- نقص المراجع لحدثة الموضوع مما دفع بنا الى استعمال المذكرات أكثر من الكتب
- غزارة المعلومات وهذا اكبر الموضوع الذي يستحق ان يدرس على أعلى المستويات مما جعلنا نختصر الكثير من المعطيات التي بإمكانها ان تكون هامة ومفيدة.
- وجود المراجع باللغة الفرنسية و خاصة المتعلقة بالنظريات اذ ترجمتها تتطلب وقتا كبيرا و قد نبتعد عن المعنى المقصود.

7- هيكل البحث:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** نتطرق فيه إلى التأصيل النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، متناولا فيه مبحثين الأول يحتوي على المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فننتطرق فيه إلى أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الفصل الثاني:** نتطرق فيه إلى جملة من المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي، متناولا فيه مبحثين، الأول يحتوي على مفهوم النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيحتوي على أهم النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** تناولنا فيه دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2007 إلى ما بعد 2016، وتطرقنا فيه مبحثين، الأول يحتوي على وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (من 2007 إلى 2015)، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر بع تعديلات 2016.

8- الدراسات السابقة:

لقد نالت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قسطا وفيرا من البحث و الدراسة و ذلك نظرا لأهميته بالنسبة للدول النامية عامة والجزائر خاصة، ومن بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نذكر ما يلي:

1. دراسة (بلال بوجمعة 2013) بعنوان: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر.

وتهدف هذه الدراسة الى دراسة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة الى دورها في تنمية الصادرات غير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي وأیضا الى نفس النتيجة بالنسبة للصادرات غير النفطية، ولقد أوصت الدراسة بأهمية استفادة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر ضمن اقتصاد المعرفة

2. دراسة (رفیق نزاری 2008) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس والجزائر وذلك وفقا لنموذج النمو الداخلي و قد توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي في المغرب تأثير ايجابي لكنه بشكل ضعيف، أما الاقتصاد التونسي كان التأثير سلبيا، أما بالنسبة للجزائر فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وذلك راجع الى تركيز نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج والتكرير رغم التحسن الذي شهدته قطاعات اخرى كالاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية وقطاع البنك والخدمات المالية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري والمفاهيمي

للاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرتها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه، ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

نستعرض من خلال هذا المطلب "الاستثمار الأجنبي المباشر"، وذلك من خلال مجموعة العنصر التالية:

أولا: تعريف الاستثمار

إن مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونمائه.¹

ومن جهة أخرى هو عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح أو عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية.²

كما يعرف أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقية.³

1- محمد أحمد سويلم، (2009)، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص 23.

2- موسى بودهان، (2006)، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، ص 10.

3- مبارك سلوس، (2001)، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 56.

يعرف كذلك على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.¹

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه.²

قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركة المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة في تؤوله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها.³

أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فإن علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء السهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فإن عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا.⁴

من التعريفات السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول الضيقة.

1- معاوية أحمد حسين، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، ص 2.

2- المرجع نفسه.

3- علي عباس، (2007)، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، ص 36.

4- المرجع نفسه.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة بها عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد ومؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية،¹ وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في أنه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد.²

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضها منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".³

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على تحكم الإداريين بالشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)".⁴

1- حسين عبد المطلب الأسرج، ديسمبر (2005)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، العدد 83، ص 3.

2- محمد صالح القريشي، (2008)، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، ص 15.
3- OCED, (1999), third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, P 07.

4- علي عبد القادر علي، (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار المباشرة، العدد الواحد والثلاثون، ص 04.

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها.¹

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.²

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالباً ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة.³

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها،⁴ وتختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلاً تحدد نسبة الملكية بـ 110% بينما النمسا وكندا تحدها بـ 50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا، بينما فنلندا، فرنسا، وإسبانيا تحدد الملكية بـ 20% أما الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10%.⁵

1- مهلال بوجمعة، (2007)، تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، ص 19.

2- حاتم القرنشوي، (2006)، تحارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص 03.

3- أحمد زغدار، (2004)، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر، ص 159.

4-Michel Menry Bouhet, (2005), la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson Education, P 99.

5- فيصل حبيب حافظ، (2005)، دور الاستثمار في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، ص 24،

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر فرداً أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها، ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها، والفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة.¹

ثالثاً: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد برأسمال الاستثمار بأنه رأس المال الذي يقدمه المستثمر مباشرة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر،² ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:³

1- رأس مال الحقوق الملكية (Equity Capital):

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

II. العوائد المعاد استثمارها:

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه من عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

1- طارق نوري، (2006)، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص 03.

2- المرجع نفسه.

3-Maitena duce, (2003), definition of foreign direct investment, a methodological note, banco de espana, final draft, july 31, 2003, P 05.

III. رأس مال آخر ومعاملان الدين بين الشركات:

وهي يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري: هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي: يقصد بالمناخ الاستثماري أنه مجمل الظروف المؤثرة في تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً من حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب مما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.¹

حسب تعريفات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلماً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

كما يعرف مناخ الاستثمار على أنه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به

1- أسامة كردي، (2001)، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوربي، ص 288.

السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات، وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.¹

وهكذا نستخلص أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة أساسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

I. البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.²

II. البيئة الاقتصادية:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية استغلالها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

1- ناجي بن حسين، (2009)، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص 59.

2- علي عباس، مرجع سابق، ص 17.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.¹

III. البيئة القانونية والتشريعية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة، بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.²

IV. البيئة الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدول من العوامل الهامة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع استثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.³

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وغي هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى: التفسير التقليدي والتفسير الحديث.

1- خاتم عبد الجليل القرنشاي، مرجع سابق، ص 05.

2- المرجع نفسه

3- المرجع نفسه.

1: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

1/1: المدرسة الكلاسيكية:

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.¹

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع قد تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- 1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- 2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- 3- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- 4- قد يترتب عن وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة مع نظرائها من الشركات الوطنية ويترتب عن ذلك خلق الطبقة الاجتماعية.
- 5- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.²

1- مدحت القریش، (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، ص 55.

2- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 32.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.¹

2/1: نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع.²

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجه بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
2. توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
3. قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة بالإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعر أعلى.
4. اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
6. الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.
7. الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق

1- المرجع السابق.

2- عمر صقر، (2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، ص 48.

هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.¹

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

- كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لهذا السبب.²

3/1: نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تسييرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.

ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة منتجة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تمتع بها الشركة في ظل سوق ذا هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية لكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل

1- محمد قويدري، (2006)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى

الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17 و 18 أبريل، الجزائر، ص 289.

2- عبد السلام أبو القحقف، مرجع سابق، ص 398.

التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد علة الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الداخلي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.¹

2/ التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

2/1: نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على² فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقاً لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم الشركة بالتوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير مشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حققه بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كانت بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلم التي تعمل لخدمة السوق الأمريكية فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لم يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

1- رضا عبد السلام، (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 48.

2- المرجع نفسه.

2/2: نظرية دورة حياة المنتج:

"تقوم هذه النظرية على افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص".¹

ولكي نفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالاتي:²

I. مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي:

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج، وقد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب زاد على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن هذه الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وبعي نهاية المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

II. مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائه في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على

1- فليح حسن خلف، (2004)، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق، ص 182.

2- علي عباس، مرجع سابق، ص 165.

المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

III. مرحلة نضوج السلعة:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والدولي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي، وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث

تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلية مشبع، أما في السوق الخارجي قد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة قد بدأت بفرض قيود حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من

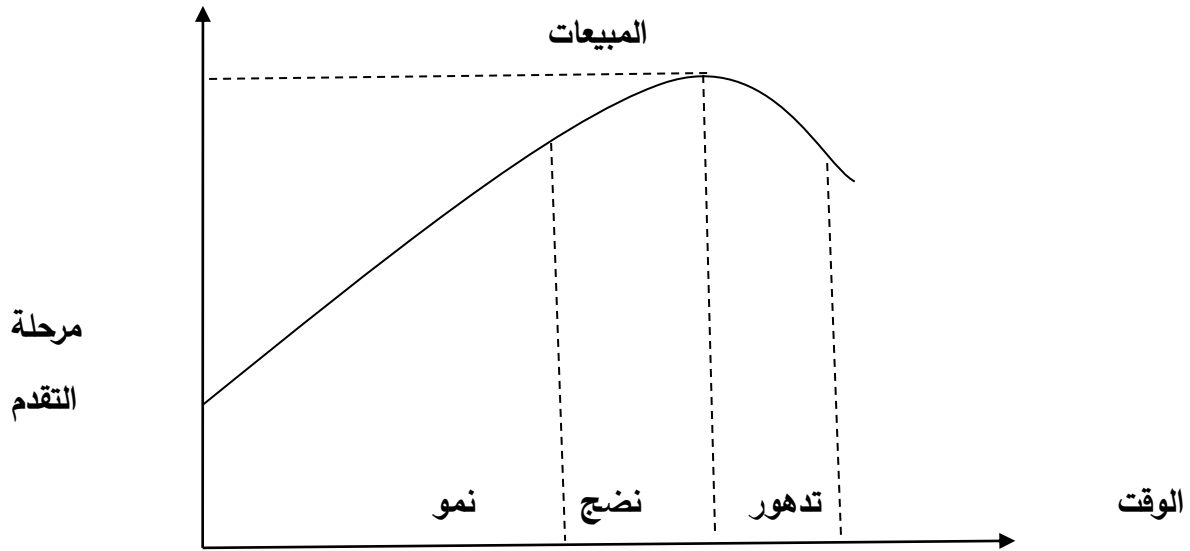
التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (Stock)، كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

IV. مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفاً استراتيجياً للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهماً للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثاً عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدد الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دور حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها... الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفيسور راييموند فيرنون (Raymond Vernon) من جامعة هارفرد الأمريكية (Harvard University U.S.A) في قسم إدارة الأعمال، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة والتي تقع في مجالها، وطبقاً لفيرنون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع أو نصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياته في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة، ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج.

الشكل رقم (01): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها.



من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

1. ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
2. ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

3/ النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

"لقد قتم دنينج (Duning) بالنقاط أفكار من محالا متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة، ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية".¹

"وقد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع، وقد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج" وهي:

1- عمر صقر، مرجع سابق، ص 50.

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
 2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخروج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو الترخيص.
 3. أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور، واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.
- "ويرى دنينج، أنه لا يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية، ويجب أن تقتزن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

4/ نظرية الميزة التنافسية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه المدرسة هما (كوجيما وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، بينما مثلاً الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج التي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية، ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.

المبحث الثاني: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد اتفاق حول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتحدة للشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى. فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض.

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

I. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.³⁷

II. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أنه هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وأثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أنه له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك

37- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 11.

بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المحاصرة المصدرة للاستثمار.³⁸

III. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

"يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدولة المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج".³⁹

ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.⁴⁰

IV. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.⁴¹

ثانياً: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال، وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال، وهي:

38- المرجع نفسه.

39- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 11.

40- صالح مفتاح، دلال بن سميعة، (2008)، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية -دراسة حالة

الجزائر-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، ص 121.

41- المرجع نفسه.

I. الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً.⁴²

II. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات):

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.⁴³

فقد كان يطلق في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات **Multinational company** حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة **transnational** بدلا من **multinational** وكلمة **corporation** بدلا من **entreprise**، حيث أن هذه الشركات تتعدى القومية، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول.⁴⁴

وقد عرفت منظمة **الأونكتاد** هذه الشركات على أنه تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

42- عبد السلام أبو قحف، (2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، ص 364.

43- فليح حسن خلف، (2007)، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ص 188.

44- عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر، ص 278.

أما الفرع الأجنبي (Foreign branch) المملوك كلياً أو جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (country Host) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة.⁴⁵

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تمتلك أموالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ومدير يدير نشاطاتها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيساً لها.⁴⁶

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:⁴⁷

1. كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.
2. تنوع المنتجات
3. التفوق التكنولوجي.
4. هيمنتها على الاقتصاد
5. الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات
6. قدراتها المالية حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات متعددة الجنسيات.
7. قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم.
8. القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان في مختلف وسائل الإعلام المتاحة.
9. رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوف التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

45- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 782.

46- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، (2008)، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء، ص 179.

47- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 179.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلية.

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوجب فائض عمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.

- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدراته الإنتاجية.⁴⁸

- تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تقادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطوراً في العمل والإدارة.

- فيظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيقه قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة ويوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

- يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق

48- فليخ حسن خلف، مرجع سابق، ص 17.

زيادة فرص التصدير والحد من الاستيراد، ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

— استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبما ينعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركيز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.⁴⁹

— قيام العديد من الدول النامية باتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخاً ملائماً للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدماً في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخصخصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بكل تأكيد.

ثانياً: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا عدداً غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك، بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

49- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 489.

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.

- لا توفر الفرص الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، فالشركات العابرة للقارات تعتمد علة عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالإطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبتكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.

- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.⁵⁰

- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية و تكاليف البحث والتطوير، هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.

- قد يكون تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة القطاعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهو ما لا

50- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 117.

تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، وتشمل الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصلب، الإسمنت... الخ.⁵¹

- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول، وغالبا ما لا تتلاءم التقنية المستخدمة مع ظروف الدول النامية، حيث أن تلك التقنية اخترعت لتناسب ظروف الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز الدول النامية على الوفاء بها.⁵²

- تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية.

51- محمد قويدري، مرجع سابق، ص 38.

52- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 180.

الفصل الثاني:

مفاهيم حول

النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف النمو.

لقد تعددت تعريفات النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة.⁵³

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بها يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني ما يلي:

1- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني. وكثيراً ما يزيد من إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.⁵⁴

ومما سبق يمكن القول بأن:⁵⁵

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.

2- أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

53-Amin.V.Sarkan, (mars 2003), poverty alleviation towards sustainable development, revue economie et management, universite de Tlemcen, N° 02, p 113.

54- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان غظية ناصف، (2000)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، ص 51.

55- المرجع نفسه.

فإن زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتاً ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإن زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.⁵⁶

ومما سبق يمكن القول أن:⁵⁷

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

3- إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً.⁵⁸

هكذا فإنه لا بد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لا بد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي:⁵⁹

- **الموارد الطبيعية:** يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والموارد الخام مثل: المعادن والمياه، وضوء الشمس.
- **رأس المال:** ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.
- **اليد العاملة:** تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العلمية.
- **التقنية:** وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

56- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (200)، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، ص 12.

57- المرجع نفسه.

58- المرجع نفسه، ص 13.

59- عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، ص 34.

2- قياس النمو الاقتصادي:

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي نذكر التالي:

I: المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الإنفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم فيه قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:⁶⁰

1- معدلات النمو بالأسعار التجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

60- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد القادر أحمد، (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية، ص 118.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دولياً بعد إزالة أثر التضخم.

II: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل المحلي من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ.⁶¹

III: مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقاً لمقياس الناتج الوطني مقوماً بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.⁶²

⁶¹ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سابق، ص 119 - 120.

⁶² - المرجع نفسه.

المطلب الثاني: أنواع وعناصر النمو الاقتصادي.

3- أنواع النمو الاقتصادي:

ميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:⁶³

- ✓ **النمو التلقائي:** ويعني ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه
- ✓ **النمو المخطط:** يعني ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته.
- ✓ **النمو العابر:** يحدث هذا النمو استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته.

4- عناصر النمو الاقتصادي:

لتحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفير ثلاثة مكونات أساسية وهي:⁶⁴

- ✓ **تراكم رأس المال:** يشمل على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات .
- ✓ **النمو السكاني (العمل):** يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى الطلب الاستثماري، ولهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة فائض في عرض العمل وحدودية الدخل.
- ✓ **التقدم التكنولوجي:** يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستو المعيشة للسكان.

63- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص 56.

64- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 10.

المبحث الثاني: نظريات النمو النيوكلاسيكية والحديثة.

تعتبر النظريات النيوكلاسيكية للنمو ونماذج النمو المحلي (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم الدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوف نتعرض لكل منهما فيما يلي:

أولاً: نماذج النمو النيوكلاسيكية.

تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من قبل نموذج هارود - دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت من قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956: "A contribution to the theory of economic growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل من "هارود ودومار" في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

1/ نموذج هارود-دومار:

لقد حاول من هارود ودومار (Harrod-Domar) البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهم في شكل نموذج يظهر أن:⁶⁵

الافتراض الأساسي للنموذج هو الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للإدخار (Marginal Propensity to save MPS) ورمزها ($\Delta Y/\Delta S$) وكذلك معامل رأس المال/الناتج (capital output ratio) ورمزها (K/Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار:⁶⁶

$$(\Delta Y/\Delta S) = S/Y = S \dots \dots \dots (1)$$

65- رفيق نزاري، (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس - الجزائر - المغرب،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بانتة، ص 79.

66- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 75.

حيث أن: (S) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار: أي: $S=I$

وبذلك فإن: (2) $i=I/Y$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

(3) $I=\Delta K$ والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي

(Incremental Capital Output Ratio) يساوي (k) أي أن:

(4) $\Delta K/\Delta Y = I/\Delta Y$

ومن المعادلة (4) نتحصل على:

$\Delta K/\Delta Y = I/\Delta Y$(5)

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نتحصل على:

(6) $= (1/Y)/K \Delta Y/Y$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوماً على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g=S/K$$

حيث أن:

g: تمثل معدل النمو الناتج.

S: معدل الادخار.

K: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي الأجنبي، أي أن: ⁶⁷

$$I = I_f + I_d \dots\dots\dots(7)$$

حيث أن:

I_d: الاستثمار المحلي.

I_f: الاستثمار الأجنبي.

وبالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على:

$$\Delta Y/Y = ((I_d + I_f)/Y))/k \dots\dots\dots(8)$$

$$g = (I_d/Y + I_f/Y)/K \dots\dots\dots(9)$$

$$g = (I_f/Y + S)/K \dots\dots\dots(10)$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدل الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد علة بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها. ⁶⁸

نموذج سولو:

"يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي".

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من العمل (L)، رأس المال (K)، الإنتاج (Y) ومردودية العمل (A) حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

67- رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 80.

68- رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 81.

$$Y(t) = F((K(t), A(t)L(t))) \dots\dots\dots(11)$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء الفعلي AL يسمى بالعمل الفعلي التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.⁶⁹

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أن إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.⁷⁰

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية كالآتي:⁷¹

$$\lim_{k \rightarrow 0}(F_K) = \lim_{L \rightarrow 0}(F_L) = \infty; \lim_{k \rightarrow \infty}(F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty}(F_L) = 0 \dots\dots(12)$$

ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dK(t)/dt = sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ،

69- صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 40.

70- المرجع نفسه.

71- المرجع نفسه.

بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها: $dL(t)/dt = nL(t)$.

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة $A(t)$ بزيادة أسية $e^{\lambda t}$ فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:⁷²

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n + \lambda)k(t) \dots \dots \dots (13)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي k^* من k بحيث:

$$sf[k^*] = (n + \lambda) k^* \dots \dots \dots (14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن: $dk(t)/dt=0$.

ثانيا: نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضعف على مصادر النمو طويل الأمد قد عاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي"،⁷³ وهناك العديد من النماذج المتعلقة بنظريات النمو في الداخل مثل: (لوкас، بارو، رومر، روبيلو...) نذكر منها على سبيل المثال:

1/ نموذج رومر:

تمكن رومر (1986) Romer من إعطاء نفس جديدة للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عنصر التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في

72- المرجع نفسه.

73- مدحت القريشي، مرجع سابق/ ص 78.

المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن المتغير dAi/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناس مع التغير في Ki لمخزون رأس المال،⁷⁴ ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(k_i, K_i) \dots\dots\dots (15)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من L_i و k ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$(K_i)^{1-\alpha} Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \dots\dots\dots (16)$$

حيث:

وبوضع $y_i = Y_i/L_i$, $k_i = K_i/L_i$, $k = K/L$ ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و $k_i = k$

الناتج المتوسط هو:

$$y/k = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots (17)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i تثبيت L و k وبتعويض $k_i = k$ نتحصل على:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ k وعليه:

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \alpha L^{1-\alpha} \dots\dots\dots (18)$$

74- صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 50.

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميل نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط هذا لكون $0 < \alpha < 1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da/dt = w + ra - c - ma \dots\dots\dots (19)$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد و r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالي:

$$r = ((p - u''(c) \cdot c) / u'(c)) / (\dot{c}/c) \dots\dots\dots (20)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$/ (1/\theta) u(c) = (c(1-\theta)) \dots\dots\dots (21)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب $1/\theta$ وبلاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(c/c) = (1/\theta) (r - \rho) \dots\dots\dots (22)$$

وبتعويض قيمة المتمثلة في $(\delta - \rho) \cdot L^{1-\alpha} \cdot A$ نتحصل على معادلة النمو للاقتصاد غير الممركز

$$gc = (1/\theta) (A \cdot L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots\dots\dots (23)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي).

$$gcp = (1/\theta) (A \cdot L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots\dots\dots (24)$$

مع العلم أن $\alpha > 1$ فهذا يعني أن $gc < gcp$:

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء من قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

2/ نموذج Robelo:

إن الافتراض المتمثل في كون كل السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص:⁷⁵

$$Y = C + K + \delta = (vk)^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha} \dots\dots\dots (25)$$

$$H + \delta H = B \cdot [(1 - v)]^n \cdot [(1 - u) \cdot H]^{1-n} \dots\dots\dots (26)$$

حيث: Y تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمال المادي و $A, B > 0$ ، هما عاملان تكنولوجيان، وكل من α و n يمثلان الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، وهي محصورة بين 0 و 1، كل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، وبافتراض $n < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة نسبيا لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج H و k وهكذا يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي وفي الحالة النظامية كل من v و n ثابتة، Y و C و K و H تنمو بنفس المعدل g^* .

باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$L^{1-\alpha} - \delta - \rho) gc = (1/\theta) (A \dots\dots\dots (27)$$

في هذا النموذج δ يساوي $\delta = A\alpha \cdot (vk/uH)^{-(1-\alpha)}$

والذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r.

75- صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 53.

إن مردودية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين v و u .

$$(n/(1-n)).(v/(1-v)) = (\alpha/(1-\alpha)).(u/(1-u)) \dots\dots\dots (28)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة K و H المخصصة للإنتاج.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر (من 2007 إلى ما بعد

(2016

المبحث الأول: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2007 إلى 2015.

سعى منا لمعرفة مدى فشل أو نجاح السياسات المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، سنحاول التطرق إلى تدفقات الاستثمار، وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، للوقوف على أحد الصور السطحية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة، ذلك أن نسب تدفقاته قد تمثل الخطوة الأولى لرصد عوامل الجذب الاستثماري، ودراسة توزيعات الاستثمار الأجنبي المباشر، على مختلف المناطق الجغرافية، والقطاعات الاقتصادية داخل الجزائر، لمعرفة مدى قدرتها على استقطاب المشاريع الأجنبية في مختلف بلدان العالم.

المطلب الأول: تقييم حجم التدفقات الاستثمارية والأجنبية المباشرة في الجزائر قبل 2015.

سعت الجزائر على غرار الدول النامية لرفع معدل النمو في السنوات الأخيرة من أجل دفع عجلة التنمية، وكان واجبا عليها زيادة حجم معدلات الاستثمار سواء المحلية منها أو الأجنبية، فاستخدمت جميع الأساليب في تشجيع الاستثمارات والتركيز على استقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية، فسنت القوانين المشجعة لذلك وقدمت تحفيزات ضريبية، وأنشأت هياكل قاعدية ووطورت بنيتها التحتية، وعليه سوف نبين حصيلة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الجزائر، وحجم التدفقات الصادرة أو الواردة، وتوزيعها الجغرافي والإقطاعي، لمعرفة نجاعة هذه السياسات المشجعة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

1- حصيلة الاستثمارات في الجزائر:

الجدول رقم (01): إجمالي الاستثمار في الجزائر خلال سنتي 2014/2015.

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دولار	%	عدد المناصب	%
الاستثمارات المحلية	31594	%99	1743783	%68	256156	%86
الاستثمارات الأجنبية	410	%1	803057	%32	42959	%14
الإجمالي	32005	%100	2546840	%100	299115	%100

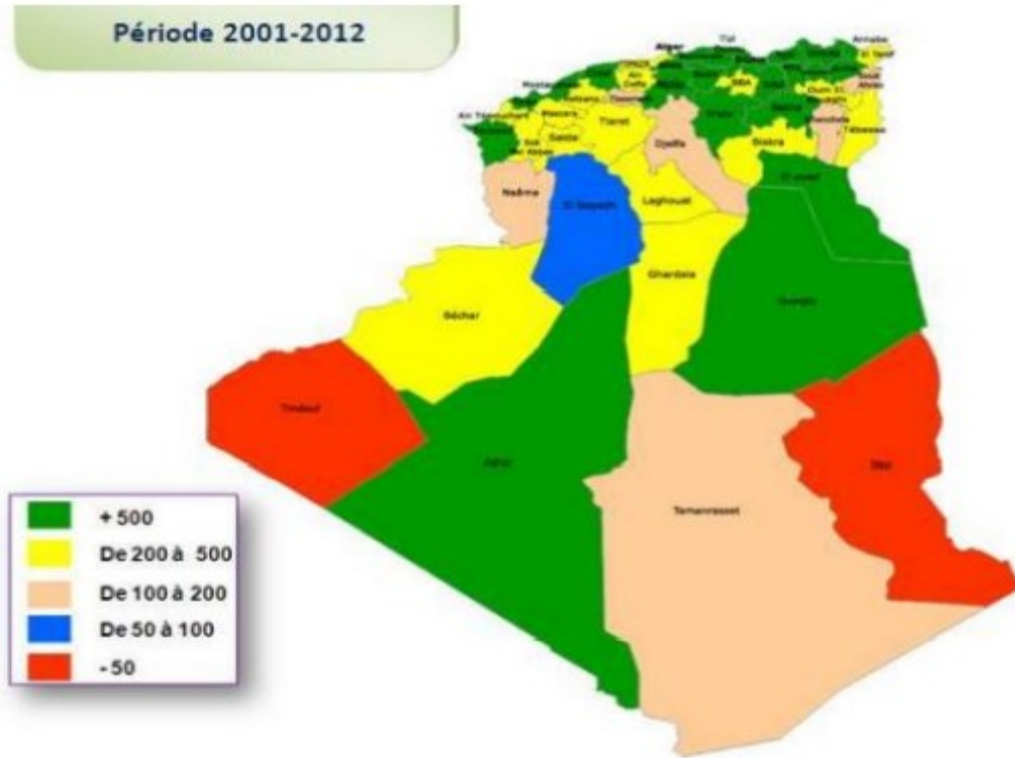
المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015".

من خلال الجدول السابق فإن حجم الاستثمارات الأجنبية لا يمثل سوى نسبة 1% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر، وهذه نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية.

2- التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر.

تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كلم² بطول ساحلي يبلغ 988 كم، فهي بهذه المساحة وتنوع التضاريس والمناخ تعرف مجموعة من الاستثمارات، ولكل مشروع استثماري خصائص في توطينه حسب المناخ، أو حسب القرب من البحر والبعد بالإضافة إلى العوامل الأخرى، والخريطة الموالية تبرز أهم توزيع الاستثمارات الأجنبية منها والمحلية في الجزائر.

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (2011-2012).



المصدر: المعهد الوطني للتخطيط: "تقرير التنافسية العالمية".

الملاحظ من خلال هذه الخريطة فإن توزيع الاستثمارات لم يقتصر على السواحل المطلية على البحر، ولكن نجد نسب كبيرة في الصحراء مثل ما هو في ولاية ورقلة التي تعرف المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات، لكن فيما يخص ولايات إليزي وتندوف فسجلت أقل المشاريع الاستثمارية انتشارا بسبب مناخ المنطقة الذي يشكل عائقا أمام القطاع الصناعي والزراعي.

3- التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر.

الجدول الموالي يعرض لنا عدد المشاريع في كل قطاع، بالإضافة القيمة بالمليون دينار والمناصب المفتوحة للشغل ونسبة كل قطاع في ذلك.

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر سنة 2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	58%	233667	9%	46079	15%
البناء والأشغال العمومية والهيدروليک	5900	18%	226627	9%	100991	34%
الصناعة	3445	11%	1569597	62%	103660	35%
الخدمات	2844	9%	328947	13%	35147	12%
الفلاحة	491	2%	23657	1%	5139	2%
الصحة	430	1%	25711	1%	4582	2%
السياحة	195	1%	135595	5%	3517	1%
التجارة	2	0%	3040	0%	0	0%
المجموع	32004	100%	2546840	100%	299115	100%

المصدر: المعهد الوطني للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015"

الملاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والهيدروليک استحوذا على النسبة الكبيرة من الاستثمارات الجزائرية بما يقارب 70% من الإجمالي، وبـ 204651 منصب عمل، يليها في المراتب قطاع النقل بنسبة 15%، لكن فيما يخص قطاعي الفلاحة والسياحة والتجارة، ورغم ما تمتاز به الجزائر من كبر حجم المساحة وطول الشريط الساحلي وتنوع المناخ وتوفر الثروات الباطنية إلا أنها سجلت أرقاما ضئيلة في هذه القطاعات، الأمر الذي لا بد على الجزائر من وضع خطط تنموية تدعم حركية هذه القطاعات واعتمادها في تنميتها المستدامة، من أجل زيادة الاستثمارات بها وبالتالي الرفع من مداخيلها.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة في الجزائر.

1- تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر.

لقد بلغت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية أو أجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار، وتوظف نحو 93 ألف عامل، كما تصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

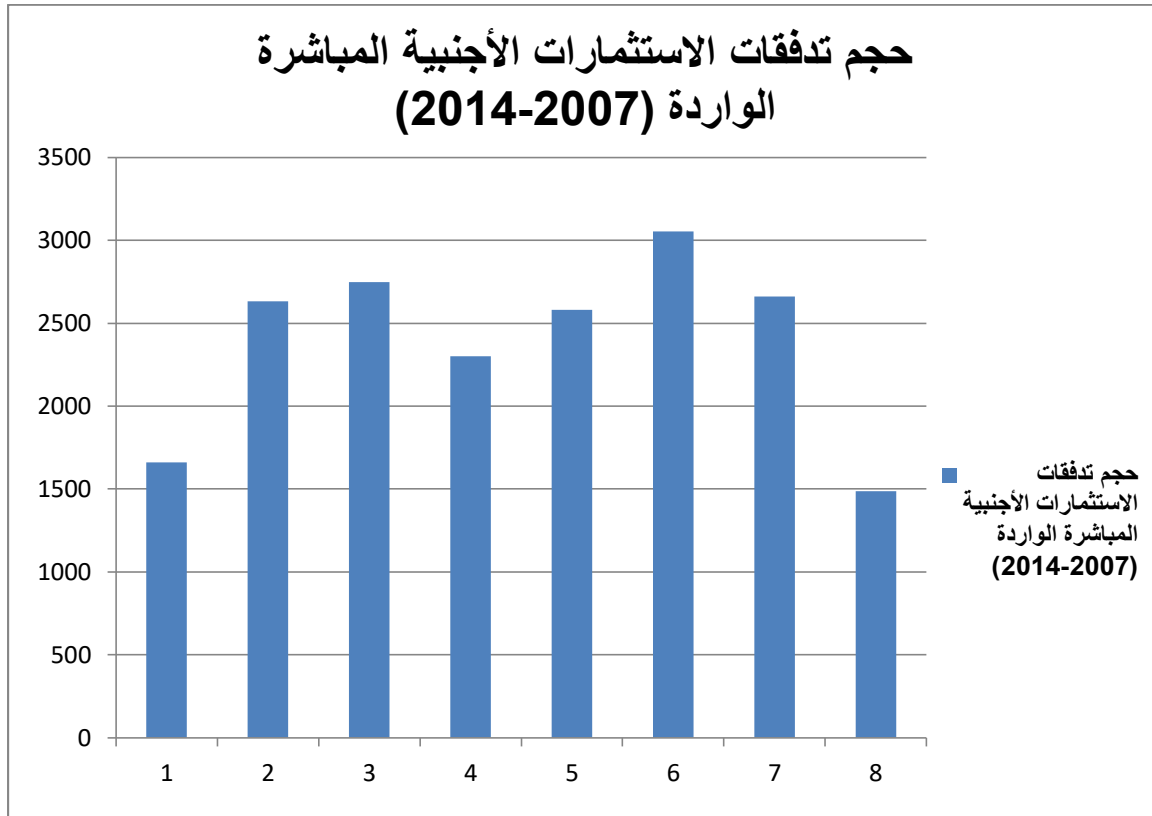
الجدول رقم (03): تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر خلال الفترة (2014-2007).

اقتصاد / العام	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
الجزائر	1,488.0	2,661.1	3,052.3	2,580.0	2,300.2	2,746.2	2,632.1	1,661.8
الإجمالي العربي	43,892.1	47,538.3	53,335.9	45,537.2	66,789.6	81,143.6	97,162.7	80,209.2
العالم	1,228,262.5	1,467,233.0	1,402,886.6	1,563,748.9	1,328,102.5	1,186,431.9	1,489,619.2	1,871,668.1
الاقتصادات المتقدمة	498,761.7	696,853.5	678,729.9	827,350.7	673,199.0	652,306.2	787,760.8	1,254,988.3
الاقتصادات النامية	681,386.7	670,789.9	639,021.5	639,135.2	579,890.6	463,637.0	585,647.3	528,535.5
الاقتصادات المارة بمرحلة التقلية	48,114.1	99,589.6	85,135.2	97,263.0	75,012.9	70,488.7	116,211.1	88,144.2

المصدر: تقرير الاستثمار الأجنبي 2015 (الأنكاد).

وقد تم ترجمة بيانات الجدول السابق في الشكل الموالي من أجل إعطاء تفسير وتحليل لهذا الشكل.

الشكل رقم (03): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة 2014-2007



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول السابق.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر في السنوات الأخيرة تذبذبا، حيث عرفت ارتفاعات متتالية نسبيا خلال الفترة ما بين 2007 إلى 2009 قبل أن تبدأ في التراجع، إلى أن تصل إلى حوالي 1488 مليون دولار أمريكي عام 2014.

أما إذا صرفنا انتباهنا إلى حصة الجزائر من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية سنة 2014 فنجدها تمثل نسبة 3.39%.

بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ذروته في سنة 2012 بقيمة 3052.30 مليون دولار أمريكي، وبعدها بدأ يعرف مرحلة السقوط ليبلغ سنة 2013 ما قيمته 2551.1 مليون دولار أمريكي بنسبة تراجع تقارب 17%، و1488 مليون دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة تراجع تقارب 40% عن نسبة 2013، وتعود الأسباب المؤدية إلى تراجع تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي بنسبة 18.2% وكذلك بدية تطبيق قاعدة 49/51، والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب

وتقرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة كونه عقت الأزمة المالية الحادة التي عصفت بالاقتصاد العالمي.⁷⁶

1- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، فإن الجدول الموالي يبين رتبة 30 دولة مستثمرة في الجزائر، بالإضافة إلى عدد المشاريع الاستثمارية لكل بلد وحجم العمالة الناجمة عن تلك الاستثمارات كما نبين تكلفة تلك المشاريع بالمليون دولار، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2015.

⁷⁶- Les Investissements Directs Etrangers en Algerie en 2012, (Novembre 2013) :
www.tresor.economie.gouv.fr/file

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	الإمارات	25	26	11.561	15.280
02	اسبانيا	20	24	6.702	7.860
03	فرنسا	62	81	10.011	5.950
04	الفيتنام	2	2	1.999	4.743
05	سويسرا	7	12	5.874	4.538
06	مصر	9	11	7.350	4.178
07	المملكة المتحدة	19	24	2.033	3.738
08	الولايات المتحدة	31	34	3.210	3.303
09	الصين	12	12	9.566	2.658
10	لوكسمبورغ	1	3	4.349	2.447
11	قطر	2	2	3.089	2.150
12	تركيا	5	5	4.628	1.941
13	روسيا	3	4	580	1.346
14	تونس	17	22	2.018	1.132
15	السعودية	8	13	3.464	933
16	المانيا	14	17	4.922	669
17	كندا	7	7	597	645
18	أيرلندا	4	4	354	478
19	سنغافورة	1	1	425	468
20	برمودا	1	1	214	443
21	البرازيل	1	1	214	443
22	جزر البهاما	1	1	214	443
23	جنوب أفريقيا	1	1	638	350
24	ليبيا	1	1	819	321
25	أستراليا	1	1	1.012	270
26	كوريا الجنوبية	7	10	2.651	234
27	إيطاليا	6	6	815	219
28	ميانمار	1	1	342	160
29	إيران	4	4	1.268	152
30	المغرب	6	7	437	129
31	أخرى	28	37	1.797	422
	الإجمالي	306	375	93.153	68.040

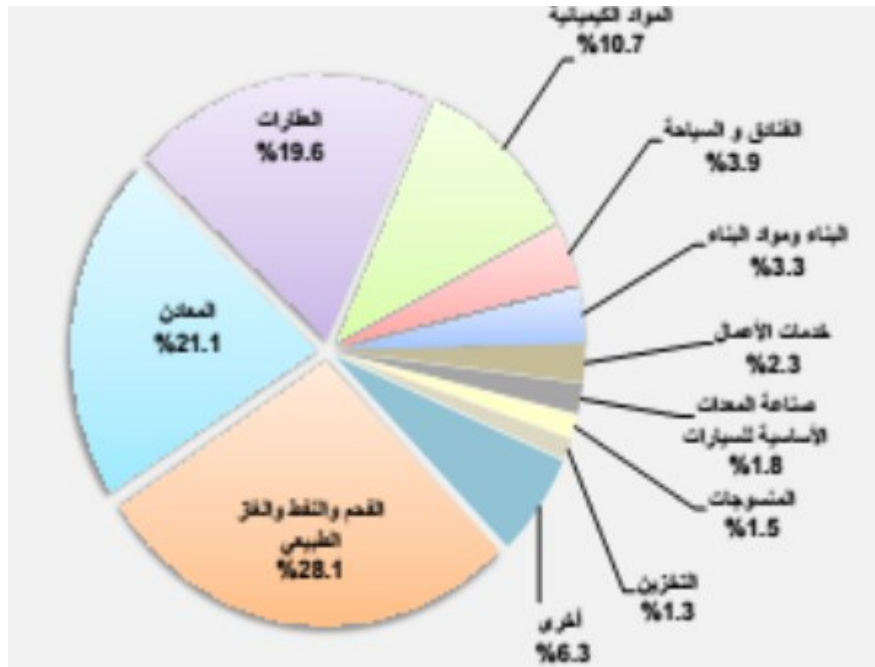
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، سنة 2015، الكويت.

لقد تصدرت كل من الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولوكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43% من الإجمالي، كما سمحت هذه المشاريع باستحداث حوالي 62655 منصب عمل وهو ما يمثل حوالي 68% لمنصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية.

ومن أهم الدول العربية المستثمرة الإمارات بـ 25 شركة و 26 مشروع اقتصادي، وتوظف بذلك ما قيمته 11561 منصب عمل وبتكلفة قدرها 15280 مليون دولار أمريكي.

1-2: التوزيع الإقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر.

الشكل رقم (04): التوزيع الإقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، سنة 2015، الكويت.

من خلال الشكل رقم () تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة في الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% والمعادن 21.1% والعقار بنسبة 19.6%.

لقد حظيت قطاعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي وقطاع المعادن وقطاع العقارات المراتب الأولى، وينسب جد مرتفعة، الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، ولا سيما في مجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة، بيد أنه وبالرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية، غير أن استحواذهما على نصيب الأسد، ونسبة تزيد عن 68.8% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يجعلنا نتساءل عنسبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة، اللذان لم يحظيا إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية بالرغم من مما تتميز به الجزائر من موارد في قطاع الفلاحة، بالإضافة إلى قطاع البناء ومواد البناء الذي لم يحظى إلا بنسبة 3.3% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بفاعلية هذا القطاع إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإلى ما تعرفه الجزائر في الآونة الأخيرة من ترقية السكن وتدعيم البنية التحتية لهياكلها الاقتصادية تماشيا مع التنمية التي تعرفها الجزائر.

2- تحليل وتقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الجزائر.

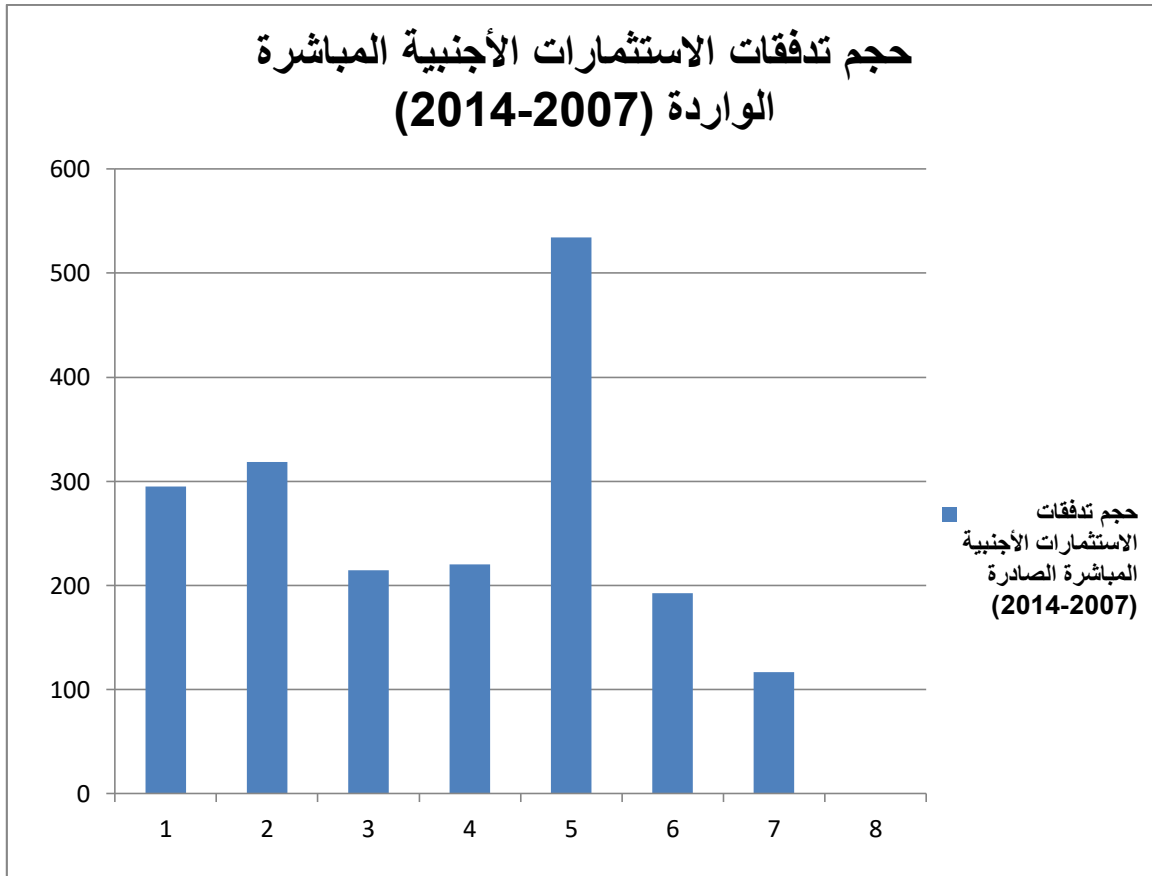
تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي سوف نستعين بالجدول الموالي لنعرف مدى حركة هذه التدفقات الخارجية من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم (05): تطور حجم تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة عن الجزائر خلال الفترة (2007-2014).

العام /	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
الجزائر	..	116.8	192.5	534.1	220.4	214.4	318.4	295.1
الإجمالي العربي	2,014.0	39099.8	22433.8	2,595,124.5	3,210,959.9	2,755,731.5	2,224,954.4	3,448,298.0
العالم	1,354,046.2	1,305,910.2	1,283,675.0	1,587,447.5	1,366,069.5	1,101,334.7	1,693,925.0	2,129,865.9
الاقتصادات النامية	468,147.8	380,784.4	357,248.8	357,570.3	340,875.9	234,521.6	275,169.0	269,645.3
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية	63,072.1	91,496.3	53,564.9	73,740.3	61,983.9	47,208.3	59,206.1	50,134.4
الاقتصادات المتقدمة	822,826.3	833,629.6	872,861.3	1,156,137.0	963,209.7	819,604.9	1,359,549.9	1,810,086.1

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015 (الأنكاد).

الشكل رقم (05): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من 2007 إلى 2014.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أعلاه والتمثيل البياني له في الشكل السابق يتبين لنا أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر ضعيفة جدا، حيث بلغت سنة 2007 ما قيمته 295 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2008 قدرت بـ 318 مليون دولار أمريكي، ثم عرفت منحنى تنازلي خلال السنتين 2009 و 2010 بقيم متتالية 214 و 220 متأثرة بذلك بالأزمة العالمية وبدأت تعرف الصعود لتبلغ ذروتها في سنة 2011 ما قيمته 534 مليون دولار أمريكي، وهو أحسن نتيجة سجلتها الجزائر في تدفقاتها الاستثمارية المباشرة الصادرة لتعود من جديد وتسجل قيم منخفضة بنسبة 80% من سنة 2011.

إن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر ضعيفة جدا وهذا راجع إلى ضعف القدرات المالية للمستهيرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية، ويبقى القطاع الوحيد المستثمر في الخارج هو قطاع الطاقة متمثلا في شركة سوناطراك، وأغلبها عقود شراكة مع دول إفريقية وأسيوية، فتمثل ستة مشروعات بنسبة 40% من عدد المشروعات وتتنافس مع شركة سوفيتال في ستة مشروعات وبنسبة 40% من عدد المشروعات أيضا، والجدول الموالي يبين أهم ثلاثة شركات مستثمرة في الخارج، وعدد المشاريع الاستثمارية وتكلفتها بالإضافة إلى عدد الوظائف التي تستخدمها في مشاريعها الاستثمارية.

الجدول (06): أهم 03 شركات جزائرية تستثمر بالخارج خلال الفترة (2003-2015).

الترتيب	اسم الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	Sonatrach	6	440	1196
02	Cevital	6	2521	412
03	Union Bank	3	100	57
	الإجمالي	15	3061	1665

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، سنة 2015، الكويت.

2-1: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر.

اعتمادا على بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، قمنا بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر لسنة 2015.

الترتيب	الدول المستقبلية	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	اليمن	1	1	214	850
02	كوت ديفوار	1	1	1.147	200
03	جمهورية الدومينيكان	1	1	36	200
04	تونس	1	2	858	117
05	اسبانيا	2	2	209	86
06	العراق	1	1	270	45
07	الولايات المتحدة	1	1	105	35
08	سيريلانكا	1	1	64	35
09	ايطاليا	1	1	6	31
10	المملكة المتحدة	1	1	91	22
11	فرنسا	1	1	24	22
12	نيجيريا	1	2	36	22
	الإجمالي	13	15	3.061	1.665

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، لسنة 2015، الكويت.

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه، يتبين لنا أن معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجزائر تتركز أو تنتشر في الدول الآسيوية أو الدول الإفريقية بدرجة عالية، وأن معظم الاستثمارات في جميع الدول لا تتعدى مشروع أو مشروعين اثنين فقط.

احتلت اليمن المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر بمشروع واحد تمثله شركة واحدة، ويحضر 1147 منصب عمل ونسبة تكلفة 50% من الإجمالي بما يقارب 850 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قامت الجزائر بتقديم مجموعة من الضمانات والامتيازات، وتأسيس الهيئات اللازمة لتسهيل عمل شركات الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى منحها العديد من الحوافز المادية أو الجبائية، سعياً منها وراء تحسين مناخها الاستثماري، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أجل معرفة مدى كفاءة تلك الإجراءات والتدابير حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية ترشدهم إلى اتخاذ القرار الأمثل، من خلال طرح عدد من المؤشرات الدولية والإقليمية، ومن خلال تهيئة عدد من الشركات التي يمكن أن تساعد في معرفة جاذبيتها، وباعتبارها مرجع يرتكز على رجال الأعمال وصانعي القرارات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية الاستثمار، وعليه سوف نخصص هذا المطلب لتقييم المناخ الاستثماري وفقاً لبعض المؤشرات الدولية.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية والذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall Street عام 1995 بهدف قياس التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض، حماية حقوق المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، منا يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات وقوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى، وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتكون هذا المؤشر من خمسة عوامل ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية وهي كالآتي:

1- وضع الإدارة المالية للدولة (الهيكل التنظيمي للأفراد والشركات) وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

2- السياسة النقدية (مؤشر التضخم) وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.⁷⁷

3- وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسعار.

4- حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات والبيروقراطية.

1-1: دليل المؤشر.

الجدول رقم (08): دليل مؤشر الحرية الاقتصادية.

المؤشر	القيمة	درجة الحرية الاقتصادية
مؤشر الحرية الاقتصادية	100-80	كاملة
	79.9-70	شبه كاملة
	69.6-60	متوسطة
	59.9-50	ضعيفة
	49.9 - 0	انعدام

1-2: وضع الجزائر في مؤشرات الحرية الاقتصادية.

الجدول الموالي يبين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى 2012 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

⁷⁷ - ربحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، الجزائر، أبريل، 2013.

جدول رقم (09): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012.

السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا / 179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا / 17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source: The Heritagefoundation& Wall Street journal, index of economic freedom, <https://www.heritage.org/index>

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد حصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، وكذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال، وهذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

2- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يرتكز بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات رؤوس أموال.

إن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل من مجموعة من المكونات الأساسية المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية والتي في نفس الوقت تحوي عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العولمة الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدول المضيفة للاستثمار.⁷⁸

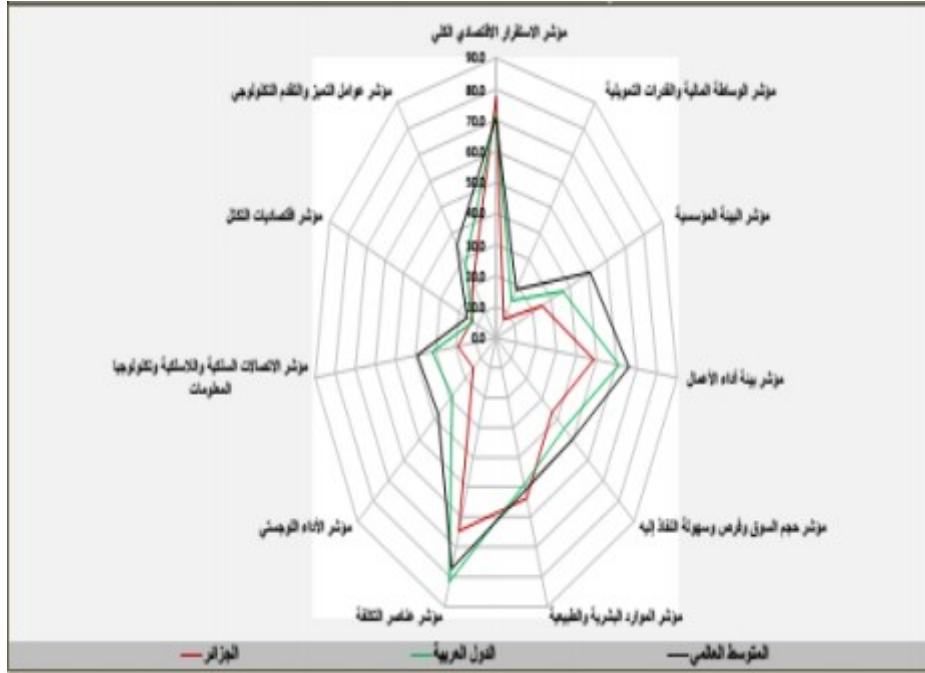
قدر نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بـ 3,5% من الإجمالي العالمي خلال الفترة ما بين 2000 و2005 ونحو 9,5% من الإجمالي الوارد إلى الدول النامية، وهذه الحصة ضئيلة جدا ما إن تم مقارنتها مع نمو حصة الدول النامية من 18,7% إلى 55,5% خلال نفس الفترة، الأمر الذي أدى بفريق البحث في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى مزيد من التدقيق والبحث في العوامل الهيكلية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ليتوصل في الأخير إلى إصدار مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار كمؤشر مركب يقيس جاذبية دول العالم ولدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تؤثر في قرار استثمار الشركات المتعددة الجنسيات، بصفتها أهم قوة مؤثرة في التدفقات التجارية والرأسمالية في العالم وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة.

⁷⁸ - المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"،

الكويت، سنة 2015، ص 25.

2-1: وضع الجزائر ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2015

الشكل رقم (06): الجزائر ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2015



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، سنة 2015.

من خلال الشكل يتضح لنا تماثل أداء الجزائر في أغلب المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان الاستثمار مع الدول العربية، وفي حالة المؤشر الفرعي للموارد الطبيعية والبشرية فإن الجزائر حققت نسبة أفضل أداء من أداء الدول العربية ومن المتوسط العلمي، ونفس الشيء سجل فيما يخص مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولكن الأمر الملاحظ هو شبه انعدام فيما يخص مؤشري الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي لا بد على الجزائر تداركه بإنشاء بنية تحتية لقطاع الاتصال والاهتمام بمجال البحث العلمي والتكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الأجنبية وتدعيم أسواقها المالية وتقديم تحفيزات مالية كقروض للمستثمر الأجنبي، وفي تحليلنا لمؤشر بيئة الأعمال تبين لنا أن هناك جملة من التعقيدات الإدارية وكثرة الإجراءات ما زاد تكلفتها فعلى سبيل المثال:

1- استخراج تراخيص البناء: تحتاج من 19 إجراء وفي مدة 241 يوما، وهو أعلى من المعدل المسجل في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط بـ 16 إجراء ومدة لا تتجاوز 146 يوما.

2- بدأ المشروع الاستثماري: يحتاج إلى 14 إجراء وفي مدة 25 وبتكلفة تمثل 12,4 بالمئة من متوسط الدخل الفردي.

3- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 05 اجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة 1563 بالمئة من متوسط الدخل الفردي، وإم كانت هدد الإجراءات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تتجاوز 86 إجراء وبتكلفة 1038 بالمئة من متوسط الدخل الفردي.

والجدول الموالي يبين وضع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010 إلى غاية 2012

الجدول رقم (10): الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2010/2014.

2012	2011	2010	مكونات المؤشر الفرعية/السنوات
148	143	136	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
153	150	148	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	توظيف العمالة
167	165	160	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	الحصول على الائتمان
127	123	122	التجارة عبر الحدود الدولية
79	74	73	حماية المستثمر
164	163	168	سداد الضرائب
122	123	123	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	تصفية وإغلاق المشروع

Source : World Bank, Doing Business 2010, 2011, and 2012

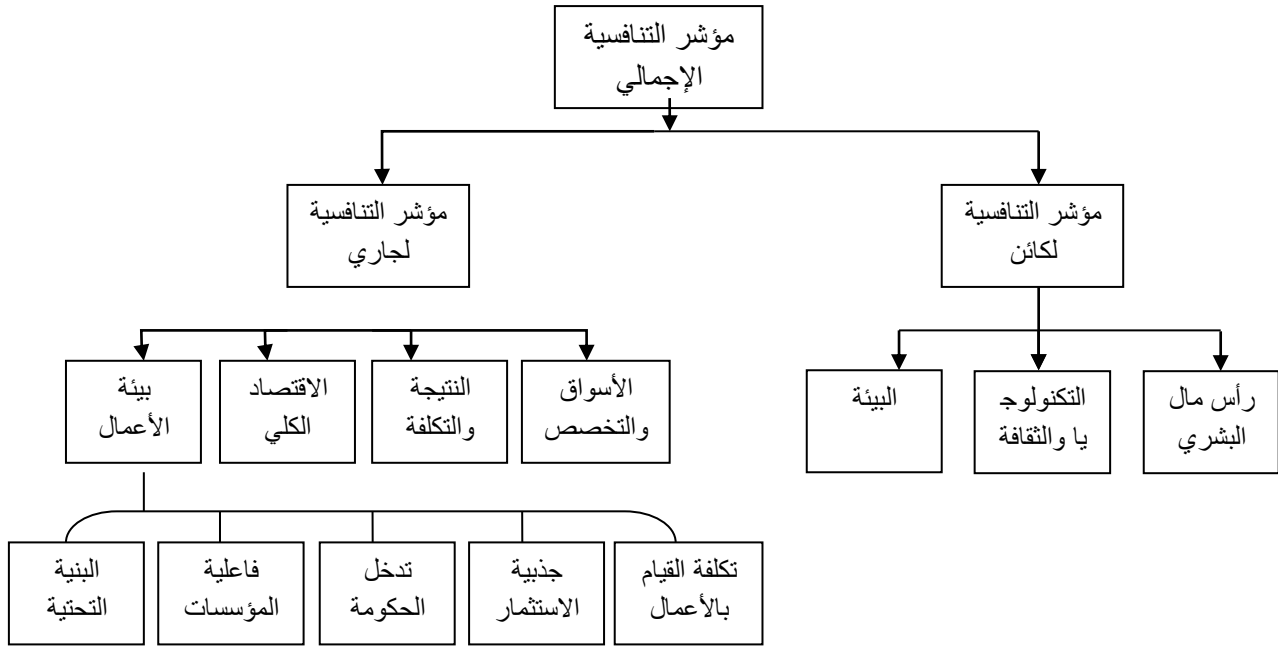
من خلال الجدول السابق وتقرير البنك العالمي يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري الجزائري في مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة من العديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث حصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها التصنيف سنة 2012 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغيير كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع، حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و 14 وثيقة بمعدل 25 يوما كل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر.

3- المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية:

يعتبر المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية أحد أهم المؤشرات التي تعمل على قياس وتحليل التنافسية للدول العربية في الأسواق الدولية، تم تطوير مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها، كمؤشر مركب يعتمد على المتغيرات والبيانات الكمية والموضعية والشكل المولي يبين مكونات مؤشر التنافسية العربية.

الشكل رقم (07): هيكل مؤشر التنافسية العربية.



المصدر: المعهد العربي للتخطيط: " تقرير التنافسية العربية 2012"، الإصدار الرابع، الكويت، سنة 2012

من خلال الاعتماد على بيانات تقرير التنافسية لسنة 2012 فإنه قد تسنى للجزائر تحقيق تفوقا نسبيا على دول المقارنة فيما يخص مؤشري الأداء الاقتصادي وتدخل الدولة، إلا أنها لا تزال جد متأخرة مقارنة بنفس الدول، بالنسبة لباقي المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية، حيث وصلت نسبة الفجوة التنافسية⁷⁹، في مؤشر الطاقة الابتكارية، ومؤشر الحাকمية وفعالية المؤسسات إلى 57.10 بالمئة و 54.33 بالمئة على التوالي، الأمر الذي يجب على الجزائر تدرجه وتشجيع البحث العلمي في ذلك من أجل مواكبة سيرورة الدول الأخرى.

كما بلغ كل من مؤشر تكلفة الأعمال، ومؤشر البنية التحتية، إضافة إلى مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص 47.24 بالمئة، 51.63 و 36.75 بالمئة على التوالي، وهو ما يعني أن تطوير البنية التحتية وضرورة الاهتمام أيضا بالمجالات الأخرى التي يغطيها المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية، في سبيل رفع القدرة التنافسية، وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.⁸⁰

79- الفجوة التنافسية، (قيمة المؤشر بالنسبة للجزائر - متوسط قيمة المؤشر بالنسبة لدول المقارنة)، متوسط قيمة المؤشر بالنسبة لدول المقارنة.

80- المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2012"، الإصدار الرابع، الكويت، سنة 2012،

على ضوء النتائج السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالإضافة إلى مؤشر التنافسية العربية والحرية الاقتصادية يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط، الأمر الذي ينجم عنه تراجع جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالنظر للمعطيات السابقة نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعنصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من تنفيذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بنية الأعمال وبروز ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية والرشوة وتغشي أنشطة السوق الغير الرسمي وهذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-1 صندوق دعم الاستثمار:

من أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، ولاسيما منها التدفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء، وتعبيد الطرقات.

4-2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لدى رئيس الحكومة، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار، وقد خول لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، فهي تملك سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا حيث تطالع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات على مستوى هيكلها المركزية والجهوية

إضافة إلى ذلك إلى حصرها على تنفيذ كل ما اتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع على الاستثمار ومساهمتها في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

المبحث الثاني: مقومات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بعد التعديل الدستوري 2016.

نستعرض مقومات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بعد التعديل الدستوري 2016 من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تطور مناخ الاستثمار بعد التعديل الدستوري لسنة 2016.

بعد تكريس حرية الاستثمار والتجارة في نص المادة 43 من الدستور الجزائري (بعد تعديل سنة 2016)، صدر القانون رقم 09-16 المتعلق بتطوير الاستثمار ليؤكد التوجه الجديد للجزائر نحو توفير مناخ استثماري مناسب يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تضمن عددا من التسهيلات والمحفزات في مختلف المجالات وأعطى المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب من أجل تحسين الجو العام للاستثمار، لعلها تدفعهم إلى استثمار أموالهم في الجزائر.

تضمن قانون ترقية الاستثمار مجموعة من الضمانات والمبادئ الأساسية (الفرع الأول)، كما جاء بامتيازات هامة يستفيد منها المستثمر في الجزائر وفق شروط محددة (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مبادئ وضمانات تنظيم الاستثمار في الجزائر.

وضع المشرع الجزائري مجموعة من المبادئ وكرس بعض الضمانات التي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، نذكر منها: حرية الاستثمار (أولا)، المعاملة العادلة والمنصفة (ثانيا)، تجميد التشريع (ثالثا)، حرية التحويل الرساميل (رابعا)، طرق بديلة لتسوية المنازعات (خامسا).

أولا: مبدأ حرية الاستثمار

نصت المادة الثالثة من القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار: "تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة ممارسة النشاطات الاقتصادية"⁸¹، ولم يذكر المشرع عبارة حرية الاستثمار لأن المبدأ مكرس دستوريا في المادة 43 المشار إليها أعلاه. وباعتبار الدستور يسمو على القانون فلا توجد ضرورة لتكرار مثل هذه العبارة.

يدل وضع مبدأ حرية الاستثمار في الدستور الجزائري على رغبة حقيقية لدى المشرع الجزائري لتعزيز الاستثمار في الجزائر خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- 1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لنقص الموارد الوطنية بسبب الأزمة الاقتصادية
 - 2- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المحلية.
 - 3- توفير إمكانيات اقتصادية تساهم في تطوير مجالات التصدير والارتباط بأسواق خارجية جديدة وتنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول.
 - 4- نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة نحو الجزائر، في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة الاقتصادية والإدارية.
 - 5- فتح مجال التعاون بين المؤسسات الوطنية والأجنبية من خلال الشراكة.
- وما يميز قانون ترقية الاستثمار أنه جاء عاما لم يميز بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني، كما أنه لم يميز بين الاستثمار الوطني الخاص والاستثمار الوطني العام، وأعطى تعريفا واسعا لمصطلح الاستثمار⁸² يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية وقواعد اقتصاد السوق ومبادئ الاقتصاد الليبرالي، كما يستجيب لالتزامات الجزائر الدولية.

ثانيا: المعاملة العادلة والمنصفة.

جاء في نص المادة 21 من القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار: "مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدول الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم".

تضمنت كل قوانين الاستثمار الجزائرية منذ سنة 1993، مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للمستثمر الأجنبي من خلال مساواته مع المستثمر الوطني في كل الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماره. إلا أنه في بعض الأحيان يكون مركز المستثمر الأجنبي أقوى من مركز المستثمر الوطني

82- نصت المادة الثانية من القانون رقم 09-16: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

في إطار الضمانات والحماية الممنوحين له في سياق الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف وكذا التشريع الوطني.

ثالثا: الاستقرار التشريعي.

من الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في القانون رقم 09/16، ما نصت عليه المادة 22: "لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"، ويعد هذا النص بمثابة تعهد من الدولة الجزائرية بعدم تطبيق قوانين جديدة على الاستثمارات التي تعاقدت على إنجازها في ظل قانون معين، إلا إذا قدر المستثمر أن القوانين الجديدة تتضمن أحكاما أصلح لاستثماره، في هذه الحالة يقدم طلبا للجهات المختصة برغبته في الاستفادة من أحكام القانون الجديد.

تهدف هذه التدابير التشريعية جذب وإغراء المستثمرين، خاصة الأجانب، الذين يتطلعون إلى الاستقرار القانوني بكل جوانبه والذي يعد شرطا جوهريا لإقدامهم على توظيف أموالهم في الجزائر.⁸³

رابعا: حرية تحويل الرساميل .

يقصد بتحويل الرساميل إمكانية تحويل أموال من الجزائر نحو الخارج بالعملة الصعبة وفق تسعيرة يحددها بنك الجزائر. ترتبط هذه الأموال بالاستثمارات المنجزة في الجزائر من حيث: الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس مال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا، المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

كما تقبل كحصة خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقبليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

83- محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20/08/2001، ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية، مجلة إدارة، العدد 23 سنة 2002، ص 31.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

ويتضمن ضمان التحويل المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، كذلك المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية.⁸⁴

يسمح الحق في تحويل الأموال المستثمرة وفوائدها بالعملة الصعبة إلى الخارج على تحفيز المستثمرين، خاصة الأجانب، ويعطيهم ضمانات مالية كافية لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو الحفاظ على أمواله وتمييزها والخروج بها بكل يسر.

خامسا: طرق بديلة لحل منازعات الاستثمار.

بعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية⁸⁵ الذي تضمن الطرق البديلة لحل النزاعات كالوساطة والتحكيم، وجاء بإحكام خاصة بالتحكيم التجاري الدولي في المواد من 1039 إلى 1061، أكد قانون ترقية الاستثمار هذا الاتجاه، حيث أحال اختصاص حل كل خلف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إلى القضاء الجزائري، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين الاتفاق على تحكيم خاص.⁸⁶

وقد أبرمت الجزائرية 48 اتفاقية ثنائية بشأن تشجيع وحماية الاستثمار و65 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي⁸⁷ تضمنت بنودا حول التحكيم، وصادقت على عدة اتفاقيات دولية متعددة الأطراف

84- انظر المادة 25 من القانون رقم 09-16، المشار إليه سابقا.

85- القانون رقم 09-08، مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 21 صادرة بتاريخ 23 أبريل سنة 2008.

86- انظر المادة 24 من القانون رقم 09-16، المشار إليه أعلاه.

87- للاطلاع على كل الاتفاقيات يمكن الرجوع إلى موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

مثل اتفاقية واشنطن⁸⁸ واتفاقية سيول⁸⁹ والاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية⁹⁰ وغيرها. بحيث أصبح تحكيم الاستثمار الطريق الأكثر استعمالا لحل المنازعات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، ولا أدل على ذلك من عدد القضايا المطروحة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار CIRDI وأصبح بند التحكيم من أهم الضمانات التي ترد في مختلف عقود الاستثمار سواء في شكل شرط أو⁹¹ مشارطة.

الفرع الثاني: امتيازات الاستثمار في الجزائر.

تضمن قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016، عددا من المزايا بغرض توفير مناخ استثماري أكثر جاذبية، يتماشى والتطورات والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر. وصنف المشرع الجزائري المزايا إلى ثلاث فئات، مزايا مشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة (أولا)، ومزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب التشغيل (ثانيا)، ومزايا استثنائية لفائدة استثمارات ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني (ثالثا).

أولا: المزايا المشتركة.

تستفيد الاستثمارات الأجنبية زيادة على مختلف المحفزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية الواردة أو المنصوص عليها في القانون العام (قانون الضرائب والقانون الجمركي)، من امتيازات صنفها

88- اتفاقية تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الموافق عليها بمقتضى الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي سنة 1995، جريدة رسمية عدد 7 صادرة بتاريخ 15 فيفري سنة 1995، المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995، جريدة رسمية عدد 66 صادرة بتاريخ 05 نوفمبر سنة 1995.

89- الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان للاستثمار (AMGI)، الموافق عليها بمقتضى الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي سنة 1995، جريدة رسمية عدد 7 صادرة بتاريخ 15 فيفري سنة 1995، المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995، جريدة رسمية عدد 66 صادرة بتاريخ 05 نوفمبر سنة 1995.

90- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 1995، جريدة رسمية عدد 59 صادرة بتاريخ 11 أكتوبر سنة 1995.

91- لزهري بن سعيد، التحكيم التجاري الدولي، دار هومو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 18.

المشروع في خانة المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة،⁹² قسم المشروع هذه الامتيازات بحسب المرحلة التي يوجد عليها المشروع الاستثماري.

I: خلال مرحلة الإنجاز.

تستفيد الاستثمارات المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات خلال مرحلة الإنجاز من:

- 1- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
 - 2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
 - 3- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني
 - 4- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح
 - 5- تخفيض بنسبة 90 بالمائة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلل فترة إنجاز الاستثمار
 - 6- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء
 - 7- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.⁹³
- تضمن قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 العديد من الامتيازات التي لم تكن واردة في القوانين السابقة.

92- المادة 12 من الأمر رقم 01/16، المشار إليه سابقا.

93- المادة 12 من القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، المشار إليه سابقا.

II: خلال مرحلة الاستغلال.

تتمثل هذه المزايا، بناء على محضر تعده املصالح الجبائية بعد الشروع في مرحلة الاستغلال، الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من:

الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، تخفيض بنسبة 50 بالمائة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وضع قانون ترقية الاستثمار المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة ضمن القسم المتعلق بالمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، هذا يدل على الأهمية التي توليها الدولة لهاته المناطق خاصة مناطق الجنوب والهضاب العليا.

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل.

استحدثت المشرع الجزائري هذا النوع من الامتيازات والتحفيزات لفائدة النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، نظرا لأهميتها الكبيرة والفائدة المرجوة منها على الاقتصاد الوطني ككل، فهي تسعى إلى إيجاد حلول لمشاكل معقدة كمشكلة البطالة حيث تعتبر هذه النشاطات خلاقة لمناصب الشغل

يمكن رفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المذكورة في المادة 13، من ثلاث إلى خمس سنوات، عندما تشغل أكثر من 100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، على الأكثر.⁹⁴

يعتبر تمديد مدة الاستفادة من المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل تحفيزا حقيقيا لتشغيل اليد العاملة الوطنية، فهو امتياز له منافع للطرفين، حيث يمكن للمستثمرين تمديد مدة الاستفادة من الامتيازات المذكورة أعلاه في المادتين 12 و 13، ويسمح على المستويا اجتماعي بتخفيض نسبة البطالة. يكتسي هذا الامتياز أهمية خاصة للدولة الجزائرية في سياق محاولتها إيجاد مناصب شغل للشباب البطال.

94- المادة 16 من قانون ترقية الاستثمار، المشار إليه سابقا.

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

المقصود بها الاستثمارات ذات الأهمية المعتبرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة، من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة،⁹⁵ وهو ما نصت عليه المادة 17 من القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار.⁹⁶ يحدد المجلس الوطني للاستثمار طبيعة هذه الاستثمارات ويفصل فيها. وبخصوص الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، يجب إبرام اتفاقية بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبين المستثمر. ولا تبرم هذه الاتفاقية إلا بعد صدور الموافقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار. وتستفيد الاستثمارات التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، من مزايا تعد عن طريق تفاوض بين المستثمر والوكالة، والتي نصت عليها المادة 18 من قانون ترقية الاستثمار،⁹⁷ فيمكن أن تتضمن المزايا الاستثنائية فيما يلي:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 أعلاه، الفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات .
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية، والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز، المتفق عليها حسب أحكام المادة 20 أدناه.
- كما يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق والضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

95- مقدار ربيعة، معاملة الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون التنمية

الوطنية، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2002، ص 193.

96- المادة 17 من قانون ترقية الاستثمار، المشار إليه سابقا.

97- المادة 18 من قانون ترقية الاستثمار، المشار إليه سابقا.

تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وفق الكيفيات المحددة في المادة 43 وما يليها⁹⁸ من قانون الرسوم على رقم الأعمال

يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة في هذه المادة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل المتعاقدين مع المستثمر والمكلفين بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير، حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم

يتم تحديد مستوى وطبيعة المزايا المقررة في هذه المادة على أساس شبكة تقييم تحدد عن طريق التنظيم. تضاف المزايا المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه، إلى تلك التي يمكن الحصول عليها في المواد 12 و 13 و 15 و 16 أعلاه، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 08 أعلاه.⁹⁹

ما يلحظ على هذا النوع من المزايا، وجود الكثير من التسهيلات والتخفيضات والإعفاءات نظرا لأهميتها على الاقتصاد الوطني، عندما يستعمل المستثمر الأجنبي تكنولوجيا عالية التقنية وحديثة غير موجودة في الجزائر وتعود بنتائج ايجابية مختلفة منها: الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وادخار الطاقة، كما تؤدي إلى تنمية مستدامة.

المطلب الثاني: آليات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية متواترة منذ انتقالها من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فعدلت تشريعاتها وزادت من المحفزات والضمانات للاستثمارات الوطنية والأجنبية، إلا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية ما زال متعثرا باستثناء قطاع المحروقات وبعض القطاعات الأخرى. علما بأن مقومات الاستثمار في الجزائر عديدة ومتنوعة (الفرع الأول)، لكن يجب اتخاذ بعض الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار (الفرع الثاني).

98- تنص المادة 43: "يجب أن يكون المدينون بالضريبة، القابلون للاستفادة من أحكام المادة 42 فقرة 01 و 02،

والمادة 42 مكرر، قد تحصلوا على اعتمادهم بموجب مقرر يتخذه المدير الولائي للضرائب المختص إقليميا".

99- المادة 19 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، المشار إليه سابقا.

الفرع الأول: تدعيم مقومات الاستثمار في الجزائر.

تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان التي تمتلك بنية تحتية ذات مستوى عال، ويقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية، والصرف الصحي، محطات القوى الكهربائية، خطوط الطيران والمطارات، وشبكة المواصلات الداخلية، بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية.¹⁰⁰ حسب الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحيين أبريل 2019، هناك عوامل ايجابية كثيرة تدفع للاستثمار في الجزائر أهمها:

أولاً: استقرار اقتصادي مقبول.

تدل بعض المؤشرات على أن الاقتصاد الجزائري يشهد استقراراً نسبياً بالنظر إلى الناتج الداخلي الخام الذي يجاوز 160 مليار دولار أمريكي سنوياً، ومعدل نمو بين 3 و 4 ٪، بالإضافة إلى تطور النمو خارج المحروقات في حدود 5 ٪ (المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات). علماً أن الديون الخارجية للجزائر لا تتجاوز حالياً ثلاث مليارات دولار وأن احتياطي الصرف بالعملة الأجنبية بلغ مع نهاية سنة 2018 حدود 85.2 مليار دولار حسب تصريح وزير المالية الجزائري¹⁰¹ (لا يتجاوز حالياً 80 مليار دولار بعد السداسي الأول لسنة 2019).

ثانياً: قطاعات ذات أولوية للتنمية الاقتصادية.

هناك العديد من القطاعات ذات أولوية للتنمية الاقتصادية مفتوحة للاستثمارات الوطنية والأجنبية في الجزائر أهمها:

I: الصناعة.

تشمل الصناعة على ثلاثة عشرة (13) فرعاً استراتيجياً، وهي الفروع التي تتمثل في الصناعات الثلاثة عشر الآتية، وهي:

100- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، العدد 31 لسنة 2009، المجلد ب، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 85-104.

101- جريدة الشروق اليومية، العدد 1253، مؤرخ في 06-10-2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com/> انخفاض احتياطي العملة الصعبة إلى -88 مليار

صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث، المناجم.

تشجع هذه الفروع المستمر على الاستثمار في الجزائر لأنها تمثل فرصا حقيقية للنجاح إذا توفر المناخ المناسب.

II: السياحة.

يمثل قطاع السياحة مجالا مناسباً للاستثمار نظرا لما تزخر به الجزائر من مقومات النجاح: ساحل معتبر (أكثر من 1200 كلم)، جبال وآثار وغيرها، وعلى الدولة وضع إستراتيجية لتطوير هذا القطاع تركز على:

تثمين الوجهة السياحية للجزائر، وضع خطة نوعية للسياحة، تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب والقرى السياحية المتميزة، وضع مخطط شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

IV: استغلال التكنولوجيا الحديثة.

بالإضافة إلى كل المقومات المشار إليها أعلاه، عملت الجزائر على تطوير الاقتصاد الرقمي والحظائر التكنولوجية وإدخال الخدمات المصرفية الالكترونية وأنظمة أمن بنوك المعلومات وقاعدة البيانات.

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في استغلال التكنولوجيا الحديثة للتسويق لمنتجاتها وخدماتها في مختلف المجالات على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، لكنها لم تصل بعد إلى ذروة أهدافها المسطرة.

ثالثا: بنية تحتية حديثة تتوافق مع المعايير الدولية.

نذكر بعض الأرقام الواردة في موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لنبيين بعض معطيات البنية التحتية التي وفرتها الجزائر لتطوير مناخ الاستثمار:

الطرق: 112029 كلم (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 29573 كلم من الطرق الوطنية، ولعل أهم انجاز في هذا المجال الطريق السيار شرق-غرب.

المطارات: 36 مطارا منها 16 دوليا، وسيتم استلام مطار دولي جديد بالعاصمة قريبا.

الموانئ: 45 مرفقا بحريا منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه، و2200 إشارة بحرية.

السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة خطوط السكك الحديدية 4498 كلم.

تتوفر الجزائر أيضا على يد عاملة مؤهلة وشابة وتنافسية، حيث بلغت نسبة محو الأمية إلى غاية سنة 2018 أكثر من 86%، وبلغ معدل التمدد 96% (المرجع موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

الفرع الثاني: وضع إستراتيجية واضحة لمحاربة معوقات الاستثمار.

رغم المقومات الإيجابية لتطوير الاستثمار في الجزائر، ما زالت العديد من العوائق تحول دون انجذاب رؤوس الأموال الأجنبية. لا بد للدولة أن تضع سياسة واضحة ودقيقة للقضاء على المعوقات، تقوم على عدة محاور أهمها: مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النهوض (أولا)، تدعيم وتشجيع الخصخصة (ثانيا)، ودعم وتطوير البنية التحتية (ثالث)، حل المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي (رابعاً).

أولا: مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل زيادة تنافسيتها أمام المستثمرين الأجانب وإنقاذها من الانهيار، لا بد للدولة الجزائرية أن تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات:

- تطوير نظام المعلومات وتشجيع الحصول على التكنولوجيا الحديثة، لأن النظام المعلوماتي أصبح أساس كل تطور.
- تطوير العلاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها الاجتماعي والعلمي كالجامعات ومراكز البحث.
- تكوين مسيرين قادرين على وضع خطط تطوير الإنتاج والتسويق ومنحهم أكثر حرية في اتخاذ القرارات.
- الاهتمام بالعنصر البشري المؤهل بشكل عام البعيد عن شبكات الفساد.
- وضع دليل لكل مؤسسة يسهل الاطلاع على كل المعلومات الخاصة بها والسماح بتمويلها من طرف البنوك وكذا فرص التعاون معها.¹⁰²

ثانيا: تدعيم وتشجيع الخصخصة في إطار تنظيمي دقيق.

- من أجل أن تحقيق برامج الخصخصة أهدافها المنشودة يتعين أن تتوفر جملة من المقومات والمستلزمات والعوامل المساعدة وفي مقدمتها:¹⁰³
- دعم السلطة التنفيذية لسياسة الخصخصة
- توفير الإطار التشريعي الذي يسمح بتنفيذ الخصخصة، وقد سارعت الجزائر إلى تغيير نظامها القانوني ليتلاءم مع سياسة الخصخصة، وقد أزيلت الاحتكار عن العديد من القطاعات.
- توفير الشروط الهيكلية والتنظيمية لإنجاز عملية الخصخصة
- وضع هيئات واليات لمراقبة الانتقال إلى خصخصة المؤسسات العمومية
- يجب أن تؤدي عملية الخصخصة إلى زيادة تنافسية المؤسسات وإلى ازدهار سوق الشغل، والاستقرار المالي وتطوير المنافسة الحرة في السوق.

102- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص.366.

103- الدكتور مدحت القرشي، برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل، شبكة الاقتصاديين العراقيين، الموقع: www.iraqieconomists.net ; visité le 23-03-2022

ثالثا: العمل على تطوير البنية التحتية.

عملت الجزائر على تطوير البنية التحتية لتشجيع الاستثمارات وأنفقت ملايين الدولارات، حيث استثمرت الجزائر أكثر من 500 مليار دولار في إنجاز البنية التحتية (طرق، شبكة الكهرباء والغاز، سدود، الربط بالمياه، موانئ، شبكات الهاتف النقال والثابت) ... خلال السنوات العشر الأخيرة، فلو تم اعتماد آلية للحصول على عائدات من هذه الاستثمارات لتمكنت الدولة من استرجاع هذا المبلغ. ويرى الخبير الجزائري ياسين بوحارة أن عدم اعتماد القرض السندي لتمويل إنجاز هذه البنية التحتية، سيما خلال السنوات الأخيرة التي شهد فيها العالم العربي اضطرابات بفعل الربيع العربي، إضافة إلى التدخل العسكري في مالي وليبيا والأزمة المالية التي عصفت بأوروبا خاصة في منطقة الأورو، يعتبر خطوة حكيمة من الجزائر حيث لم تكن الظروف الاقتصادية والأمنية مناسبة.¹⁰⁴ يجب الاستمرار في سياسة تدعيم البنية التحتية مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاستعمال الأمثل للموارد المالية.

رابعا: حل المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي.

من المشاكل التي يعاني منها المستثمرون في الجزائر، عدم وضوح الرؤيا في مجال العقارات في الجزائر يستدعي استقطاب الاستثمارات، خاصة الأجنبية. يجب حل هذه المشكلة بأسرع الطرق، إذ يجب تنظيم العقار الصناعي والفلاحي واحترام النصوص المتعلقة بهما، وخلق سوق لعرض العقار الصناعي، وإنشاء قاعدة بيانات للعقار ومحاربة عمليات المضاربة فيه تفاديا لرفع أسعاره وتحويله عن أهدافه.¹⁰⁵

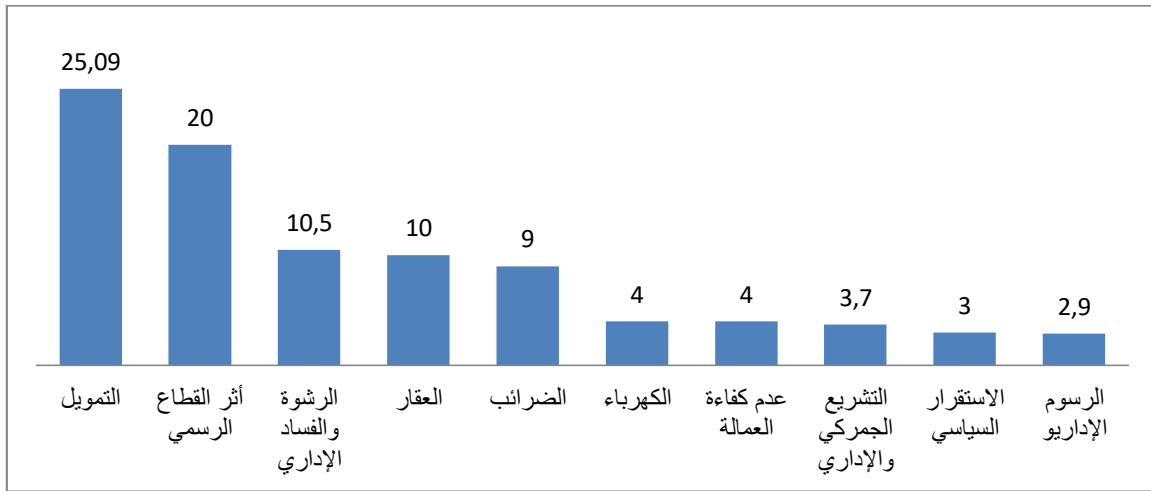
104- ياسين بوحارة، 500 مليار دولار قيمة استثمار الجزائر في البنى التحتية، جريدة الموعود اليومي، العدد الصادر بتاريخ 23 أبريل 2018.

105- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص.369.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

على رغم من حجم العمل المتواصل والدائم المستمر للحكومات المتعاقبة الرامية إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار بشقبة المحلي والأجنبي، إلا أن الاستثمار في الجزائر لازال يعاني العديد من العراقيل، والشكل البياني التالي يبين نوعية ودرجة حدة تلك العراقيل.

شكل رقم (08): المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (%).



Source: <http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx>

ومن خلال الشكل البياني (3-8) يبرز حجم وترتيب المعوقات التي تحد بشكل كبير من نماء الاستثمار بشكل عام، بالأخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لأن الأرقام المقدمة دولية المنشأ، وبالتالي هي تؤثر على القرار الاستثماري الخاص بالمستثمر الأجنبي مباشرة. وعلى العموم سيتم عرض المعوقات التي تحد من نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بأكثر تفصيل في النقاط الآتية:

1- العائق القانوني والإداري:

تعتبر الأطر القانونية ليست المسؤول الوحيد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن ترسانة القوانين لا تعد الأفضل بين الاقتصاديات دول المنطقة المغربية، وفي نفس الوقت لا يمكن اعتباره الأسوأ إذ يقع في الوسط بينها، لذا يستوجب على الجزائر دراسة أحسن ما هو معروض في المنطقة، حتى تقوم بعرض مثله أو تضيف عليه مزايا حتى يكون الأفضل.

بالإضافة لما سبق يشتكي المستثمرون كثيرا من العراقيل الإدارية، والممارسات البيروقراطية التي تجعل من المستثمرين الأجانب يهربون إلى مناطق أكثر أمانا ولا تتواجد بها تعقيدات إدارية وتتمتع بحوافز جيدة، ويؤكد الواقع العملي على أن أغلبية هذه الحوافز غير موجودة بالجزائر، حيث ترتفع تكلفة المعاملات وتلقي بثقلها على بيئة الأعمال، إذ احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة 150 من مجموع 185 بلدا من حيث سهولة ممارسة الأعمال. والجدول التالي يبين وضعية بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال سنة 2012:

الجدول رقم (11): مقارنة بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر بدول OCDE خلال سنة 2012.

خلق المؤسسات: الرتبة 185/155	الجزائر	دول OCDE
عدد الإجراءات	14	05
الأجل (بالأيام)	25	12
التكلفة (%) (من دخل الفرد)	12.1	04.5
رأس المال الأدنى المدفوع (%) (من دخل الفرد)	27.5	13.3
تحويل الملكية: الرتبة 185/172	الجزائر	دول OCDE
عدد الإجراءات	10	05
الأجل (الأيام)	63	26
التكلفة (%) (من دخل الفرد)	7.1	4.5

Source: World Bank, Doing Business in the Arab World 2012

<http://francais.doingbusiness.org>

من خلال قراءة الجدول (3-23)، يتبين مدى ثقل الإجراءات و تعقيدها و عدم ملاءمتها سواء تعلق الأمر بعدد OCDE وضعف فعالية الإدارة الجزائرية. لاسيما عند مقارنتها بدول الإجراءات أو الفترة اللازمة لإتمامها أو حتى التكلفة التي يتكبدها المستثمر نسبة لمتوسط دخل الفرد. و خلاصة القول تعقد وبطء الإجراءات الإدارية يمثل إحدى العوامل المنفرة للمستثمر الأجنبي.

2- غياب الاستقرار السياسي والأمني:

إن غياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات خارج المحروقات خاصة رغم وجود بعض المزايا التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد. ففي عقد التسعينات من القرن الماضي عاشت الجزائر أزمة اقتصادية وسياسية كان لها بالغ الآثار السلبية على مكانة الجزائر الدولية، حيث صنفت ضمن دائرة البلدان ذات درجة المخاطرة المرتفعة من قبل الهيئات الدولية، الأمر الذي برر عزوف كثير من المستثمرين الأجانب على خوض غمار الاستثمار في الجزائر، غير أنه منذ إقرار قانون المصالحة بدأت الأوضاع السياسية في التحسن، أما فيما يخص الحالة الأمنية فقد تدهورت بسبب تأجج نيران الحرب في كل من مالي و ليبيا، فضل على ما تشهده تونس من اضطرابات أمنية بعد الثورة، مما زاد من حجم الضغوط الأمنية على الحدود الجزائرية.

3- عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يؤثر عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سلبا على الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة مع الدول النامية أو حتى المتقدمة بالأخص في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا نظرا لما يحمل الانضمام في طياته من قوانين وإجراءات تصب في صالح الشركات الأجنبية، ومن الملاحظ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر هي كلها تابعة إلى المنظمة العالمية للتجارة.¹⁰⁶

4- عائق البنية التحتية:

على الرغم من حجم الانجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية من هياكل قاعدية، إلا أنها تبقى ناقصة وبحاجة ماسة إلى الاهتمام أكثر بجودة الانجاز، والعمل على التطوير المستمر لها، ومن بين هذه النقائص نجد مشكلة إدارة الموانئ الجزائرية وفقا للمقاييس العالمية، إذ لا تحترم الموانئ الجزائرية أدنى المقاييس لذا تصنف في ذيل الترتيب السنوي لأنجع الموانئ العالمية، وقد قدر تقرير صادر عن البنك العالمي، أن الخسائر التي تتكبدها الجزائر تقارب العشر مليارات من الدولارات سنويا، وحسب المختصين فإن أسباب الخسائر وتردي ترتيب الموانئ الجزائرية، راجع إلى بطء الشحن

106- بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمار في اقتصاديات الدول الانتقالية البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، 14- 15 مارس 2004، ص 11.

والنقل، وكذلك ثقل نظام العمل بالنهار وشبه انعدامه بالليل رغم أنه يستقبل حوالي 80% من واردات الجزائر، بالإضافة إلى النقص الرهيب في نظام المناوبة والمدة المستغرقة بين وصول الباكسة إلى وقت تسليم البضاعة إلى صاحبها. فضلا على النقص الفادح في الموارد البشرية ذات الجودة واليد العاملة المتخصصة، والوسائل اللوجستية المتطورة من الرافعات إلى ناقلات الحاويات، بالإضافة إلى تكس السلع والحاويات لأشهر طويلة في الموانئ بسبب تزايد البيروقراطية والحواجر الجمركية والضريبية.¹⁰⁷

5- انتشار الفساد بمختلف أشكاله:

تعاني الجزائر على غرار بقية الدول النامية من معضلة الفساد بل أكثر من ذلك فهي تصنف من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من طرف العديد من الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية رغم التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة الظاهرة مع العلم بأن طبيعة تلك المؤشرات تتباين حسب تعريف الجهة الدارسة و أساليب جمع البيانات التي تنتهجها و المنهجية التي تتبعها في حساب تلك المؤشرات.

حيث يشير مؤشر إدراك الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية على سبيل المثال لا الحصر Indice de Perception de la Corruption de Transparency International بأن الجزائر تحتل مراتب متأخرة، مما جعلها مصنفة ضمن الدول التي ينتشر فيها الفساد بصورة كبيرة كما تعبر عنه العلامات المحصل عليها خلال الفترة 2006-2010 والتي لم تتجاوز الدرجة الرابعة، كما هو مبين في الجدول (3-24).

107 – Mohammed setti, Fatima-Zohra Mohamed-Cherif et César Ducruet, les Ports Algériens dans la mondialisation: la fin du paradoxe ?, revues Méditerranée, N116, 2011, PP 87-89.

الجدول رقم(12): موقع الجزائر ضمن مؤشرات إدراك الفساد خلال الفترة 2006-2010

السنوات	الترتيب عالميا من أصل	الترتيب عربيا من أصل	مؤشرات إدراك الفساد	أعلى-أدنى مرتبة	عدد المسوحات التي أجريت
2006	169/84	18/12	3.1	3.6-2.7	5
2007	179/99	19/10	3.0	3.3-2.8	5
2008	180/92	19/09	3.2	3.4-2.9	6
2009	180/111	20/10	2.8	3.1-2.5	6
2010	178/105	21/12	2.9	3.4-2.3	6

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية transparency international على شبكة الانترنت:

[http:// www.transparency.org](http://www.transparency.org)

فمن خلال معطيات الجدول يلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً في الترتيب خلال سنتي 2010 و 2009، أين احتلت المرتبة 105 من أصل 178 بلد و111 من أصل 180 دولة تضمنها المؤشر على التوالي بعلامة 2.9 و2.8 مقارنة بسنة 2008 التي احتلت فيها المرتبة 92 بعلامة 3.2 وهو ما يعني تدهورها بتسع مراتب خلال سنة واحدة. بل الأكثر من ذلك فإنها لم تسجل حتى حضورها على المستوى العربي، بحيث احتلت المرتبة 10 من بين 20 دولة عربية شملها مؤشر إدراك الفساد سنة 2009 والمرتبة 12 من أصل 21 دولة عربية شملها المؤشر سنة 2010، ويرجع سبب الأداء الضعيف لهذا المؤشر من طرف العديد من الدول النامية عامة والجزائر خاصة وطبقاً لهيئة الشفافية الدولية إلى عدة أسباب أهمها: كثافة الإجراءات البيروقراطية، انتشار الرشوة في الإدارات العامة، إهدار الموارد وسوء إدارة القطاع العام، والاختلاسات وغسيل الأموال والنقص في ملاحقة جرائم الفساد¹⁰⁸.

6- صعوبة الحصول على القروض البنكية

يعتبر القطاع المالي الكفاء و السليم مكوناً أساسياً في قابلية حساب رأس المال للتحويل، إذ كثيراً ما تتسبب البنوك الجزائرية، من خلال أداء العاملين فيها والقائمين عليها، في تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين وتوجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى، حيث أن الحصول

108- عامر الكبسي، الفساد الإداري والعولمة " تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، السعودية، 2005، ص ص 25-26.

على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر إجراءات بيروقراطية كثيرة التعقيد، تخضع لأساليب غير واضحة ينتابها كثير من التمييز و علاقات المحسوبية و الارتباط بمراكز النفوذ، كما يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف الهياكل القاعدية وصغر حجم البنوك، بطء في معالجة ملفات الائتمان، وضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة... الخ.¹⁰⁹

وبحسب مؤشر الحصول على الائتمان الصادر عن البنك العالمي خلال سنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من بين 183 دولة وفي ذلك دلالة على تخلف القطاع المصرفي وصعوبة الحصول على الائتمان، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا أمام المستثمرين الأجانب.¹¹⁰

7- مشكلة العقار الصناعي.

يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الاستثمار الوطني و الأجنبي، إلا أنه من الصعب الحصول عليه نظرا لقلة الأراضي وتكلفتها و المضاربة عليها، كما يوجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي:¹¹¹

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- ثقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط.

109- السعدي رجال وشوقي جباري، مرجع سابق، ص 83.

110- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال العربية، مؤشر الحصول على الائتمان، على الموقع الإلكتروني: www.iaigc.net.

111- وصاف سعدي محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص46.

يعد العقار الصناعي من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة وتعدد النصوص القانونية. فسوق العقارات تنقصها الشفافية اللازمة ولم تتحرر بشكل يشجع على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى خلق هيئة جديدة في مارس 2008 وهي الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري (ANIREF) التابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار. وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات ومن أهم المعوقات التي واجهتها هذه الوكالة، محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وبالتالي طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية كالبناء، فأدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض. فحسب ANIREF فإن الطلب على العقار الصناعي الذي يقدر بـ 6400 هكتار يتجاوز بكثير العقار الصناعي المتاح و المقدّر بـ 3552 هكتار، مما ينجم عنه ارتفاع قيمة العقار الصناعي. فحسب الإحصائيات المقدمة سنة 2010 من طرف نفس الوكالة، فإن المتر المربع من العقار الصناعي تتجاوز قيمة 40 ألف دينار. هذا يعني أن المستثمر يحتاج إلى مبالغ ضخمة للحصول على عقار صناعي قبل بداية المشروع.

8- تعثر برامج الخصخصة:

إن عملية الخصخصة في الجزائر، لم تستجيب إلى مستوى الطموحات والأهداف التي سطرت لها. فمن خلال حوصلة نشاطاتها في الفترة 1995-2003، فإننا نسجل أن عملية الخصخصة عن طريق صيغة التصفية قد مست 1200 مؤسسة عمومية وطنية ومحلية، وعن طريق صيغة الامتياز أو التنازل. وعرفت الخصخصة دون تحويل الملكية بعض التقدم في قطاع المناجم والمحاجر، حيث أن أكثر من 220 منجم وزع ما بين 2001-2002. أما في الفترة 2003 - 2007 فقد شهدت تباطؤ كبير في وتيرة عمليات الخصخصة والجدول (13) يوضح ذلك.

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخصوصية الإجمالية (الكلية)	1	2	11	12	7	33
الخصوصية الجزئية أقل من 50%	0	3	1	1	6	69
الخصوصية الجزئية أكبر من 50%	8	23	29	9	0	69
الاستعادة من طرف الأجراء (العمال)	4	10	4	2	9	29
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي عن الأصول للخواص لشرائها	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخصوصية لعام 2007.

من خلال الجدول (3-25) يمكن التأكد من حجم التباطؤ الذي يكتنف عملية الخصوصية في الجزائر، رغم أن السلطات العمومية معولة كثيرا عليها لإنقاذ مؤسسات القطاع العام، التي تعاني العديد من المشاكل التمويلية والتسييرية والتسويقية ونقص المواد الأولية... الخ. وقد سمحت عملية الخصوصية للقطاع الخاص الوطني بالاستثمار في العديد من النشاطات الاقتصادية بما أدى إلى رفع عدد المؤسسات القطاع الخاص ليصل إلى حوالي 200000 مؤسسة عام 2003، ومع ذلك تبقى حصيلة مسار الخصوصية بالمواصفات التي سارت الجزائر سلبية وبطيئة، حتى إذ ما لوحظ بعض التطور في حجم استثمار للقطاع الخاص.

إن الخصوصية عن طريق نقل حقوق الملكية إلى القطاع الخاص (أو ما يعرف بالخصوصية من أعلى) لم تتطرق بعد ولم تتجاوز مرحلة (النيات Des intentions) النظرية، وكل النصوص التي أعدت منذ عام 1995 بقيت حبر على ورق. إذا استثنينا رفع الرأس المال الاجتماعي لبعض المؤسسات بنسب متفاوتة ابتداء من 20% وفتح ذلك للاكتتاب العام ومنها: نزل الأوراسي، مؤسسة صيدال، مؤسسة الرياض سطيف، وكذلك المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ENAD بنسبة 60%.¹¹²

112 -Nacer-Eddine Sadi, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux ,opu, 2005, p189.

9- عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الاستثمارية

يعاني نظام الإعلام والمعلومات والترويج للسوق الجزائرية من قصور حقيقية، لاسيما وأن المختصين يرون أن جهود ترويج الفرص الاستثمارية تبقى محتشمة مما يعني أن المناخ الاستثماري في الجزائر غير مستغل. ويعود ضعف الترويج في الجزائر إلى:¹¹³

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من الفرص الاستثمارية؛
- عزز هذه الهيئات على مرافقة المستثمرين؛
- عزز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لصناعة صورة ايجابية عن فرص الاستثمار في البلاد
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لما تمثله المعلومات الاقتصادية من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين، لأن امتلاكها يسهل عملية رسم الإستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات وفقا للأسس والمعايير العلمية والموضوعية؛ حيث يلاحظ عدم تمكن المستثمرين من تقدير خصائص واحتياجات السوق بدقة، أو معرفة عدد المنافسين. الأمر الذي جعل عملية صياغة القرار الاستثماري بالنسبة لهم لا تعتمد بأي حال من الأحوال على دراسات الجدوى، بل هي مرتبطة بالزيارات الميدانية وتقديرهم لمستويات نجاح المشاريع الاستثمارية.¹¹⁴

10- تنامي الاقتصاد غير الرسمي

يشكل الاقتصاد غير الرسمي عائقا حقيقيا لمناخ الاستثمار فاستحقاقه يعكس حالة التفكك في الاقتصاد الوطني و يؤدي إلى فقدان الدولة لحصيلة ضريبية كبيرة كان من الممكن الحصول عليها، كما يحدث أيضا عدم عدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين أوساط المجتمع الواحد، فالعاملين في الاقتصاد الرسمي يتحملون الضريبة وقد تتزايد درجة التحمل في حالة عجز موازنة الدولة، في حين أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لا يتحملون أي جزء من الضريبة، ولعل أكثر الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي هو تأثير السياسات النقدية والمالية به، إذ وفي ظل نموه تتجمع بيانات خاطئة

113- حمد ساحل، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية-، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 41، مارس 2009.

114- Bertrand Bellon et Ridha Gouia, Investissement directs Etrangère Développement Industriel Méditerranéen, Economica, 1998, P 113.

حول المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية لأن صانعها اعتمد على بيانات غير دقيقة لا تعكس الواقع.¹¹⁵

والجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام من 19.50% خلال سنة 1988 إلى 50% سنة 2010، وهي نسبة لا يستهان بها مقارنة بالدول النامية، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لاسيما خلال فترة منتصف الثمانينات وما تحمل في طياتها من انخفاض مردودية الاقتصاد الوطني، وضرورة التخلص من النظام الاشتراكي والسير قدما نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بهدف تسريع وتيرة تبني نظام اقتصاد السوق.

115- راجع أكثر : صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص ص 26-40

الختمة

خاتمة:

لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمتها في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات.

وبعد التطرق لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبين لنا أن هناك حركة متسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في السنوات الأخيرة، خاصة وأن الجزائر اتجهت باقتصادها حول العولمة والخصوصية واقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية، لكن مع هذا تبقى حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارية ضعيفة مقارنة بحصص مناطق أخرى من الدول النامية، ويرجع ذلك إلى الآثار السلبية والامتيازات القليلة المقدمة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغياب سياسة التحفيز في ذلك، وعدم ملائمة المناخ الاستثماري، والذي يشكل عنصرا الجذب من قبل العديد من الشركات الأجنبية، وجملة العراقيل التي يعانيتها المستثمر الأجنبي، رغم وجود بعض التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة من قبل الاستثماريين،

ومنه نستطيع القول ان الجزائر تتوفر على كل مقومات الجذب للاستثمارات الأجنبية، لكن هذه الاستثمارات لم تبتعد كثيرا عن قطاع المحروقات، ولكي تصبح هذه المقومات فعالة لجذب المستثمرين نقترح:

- الاستثمار في العنصر البشري، وتكوين إطارات وطنية ذات كفاءة وإخلاص، لأن معظم مشاكل عقود الاستثمارات التي أبرمتها الجزائر مع شركات أجنبية كان سببها عدم كفاءة أو فساد المكلفين بإبرام هذه العقود الدولية.
- توفير نظام قضائي مستقل وفعال مختص في المجالات الاقتصادية والعلاقات الدولية.
- دعم الشركات الناشئة وتخفيف العبء الضريبي عن طريق الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبي على الدخل الإجمالي لمدة 04 سنوات أو 05 ابتداءً من تاريخ الحصول على العلامة.

الخاتمة

- ومن أجل تشجيع التصدير خارج المحروقات نتمنى أن يعفى جميع المستثمرين الجزائريين من مختلف الضرائب الناتجة عن عملية تصدير السلع والخدمات، في بداية نشاطهم وذلك لدعمهم.
- وبهدف ترقية السياحة يجب دعم المستثمرين ومنح تسهيلات ضريبية لكل المستثمرين، سواء الوطنيين أو الأجانب.
- التركيز على الإنتاج الموجه للتصدير من أجل تغطية ميزان العملة الصعبة.
- إعادة النظر في شرط الشريك المحلي، ورفض القيود عن قاعدة 51/49 المسيرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر على القطاعات غير الإستراتيجية، وذلك لتحسين جاذبية الاقتصادي الوطني من خلال تخليص الاستثمار من هذا النوع من القيود.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب:

1. أبو حرب عثمان ، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن.
2. أبو حرب عثمان(2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر.
3. أبو قحف عبد السلام، (2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية.
4. بن سعيد لزهر، التحكيم التجاري الدولي، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
5. بودهان موسى، (2006)، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقاً لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني.
6. سلوس مبارك، (2001)، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. سويلم محمد محمد أحمد، (2009)، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية.
8. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
9. صقر عمر، (2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية.
10. عباس علي، (2007)، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد.
11. عبد السلام رضا، (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة.
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (200)، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية.
13. فليح حسن خلف، (2004)، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق.
14. فليح حسن خلف، (2007)، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث.
15. القريشي محمد صالح ، (2008)، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع.
16. القريشي مدحت، (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن.

قائمة المراجع

17. الكبيسي عامر ، الفساد الإداري والعلومة " تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، السعودية، 2005.
18. كردي أسامة، (2001)، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوربي.
19. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد القادر أحمد، (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية.
20. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، (2008)، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

I: أطروحات الدكتوراه:

21. بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
22. بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
23. سعدي هند، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017.
24. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

II: رسائل الماجستير:

25. عجمية محمد عبد العزيز وإيمان غظية ناصف، (2000)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، مذكرة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية.
26. فيصل حبيب حافظ، (2005)، دور الاستثمار في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر.
27. مقدار ربيعة، معاملة الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2002.

28. مهال بوجمعة، (2007)، تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان.

29. نزار رفيق، (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس - الجزائر - المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات:

30. أحمد زغدار، (2004)، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر.

31. الأسرج حسين عبد المطلب، ديسمبر (2005)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، العدد 83.

32. بن حسين ناجي، (2009)، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31.

33. بوحارة ياسين، 500 مليار دولار قيمة استثمار الجزائر في البنى التحتية، جريدة الموعد اليومي، العدد الصادر بتاريخ 23 أبريل 2018.

34. ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية -، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 41.

35. سعيد سعيد وقويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

36. علي عبد القادر علي، (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار المباشرة، العدد الواحد والثلاثون.

37. مفتاح صالح وبن سميحة دلال، (2008)، واقع وتحديات الاستثمارات لأجنبية في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر -، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43.

رابعا: المقالات العلمية:

38. بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمار في اقتصاديات الدول الانتقالية البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004.

39. ربحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، الجزائر، أفريل، 2013.

قائمة المراجع

40. سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، العدد 31 لسنة 2009، المجلد ب، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
41. القرنشاي حاتم، (2006)، تحارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر.
42. قويدري محمد، (2006)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17 و 18 أفريل، الجزائر.
43. معاوية أحمد حسين، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية.
44. نوري طارق، (2006)، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر.

خامسا: القوانين والمراسيم:

45. الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20/08/2001، ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية، مجلة إدارة، العدد 23 سنة 2002.
46. القانون رقم 08-09، مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 21 صادرة بتاريخ 23 أبريل سنة 2008.
47. اتفاقية تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الموافق عليها بمقتضى الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي سنة 1995، جريدة رسمية عدد 7 صادرة بتاريخ 15 فيفري سنة 1995، المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995، جريدة رسمية عدد 66 صادرة بتاريخ 05 نوفمبر سنة 1995.
48. الاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان للاستثمار (AMGI)، الموافق عليها بمقتضى الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي سنة 1995، جريدة رسمية عدد 7 صادرة بتاريخ 15 فيفري سنة 1995، المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995، جريدة رسمية عدد 66 صادرة بتاريخ 05 نوفمبر سنة 1995.
49. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995، جريدة رسمية عدد 59 صادرة بتاريخ 11 أكتوبر سنة 1995.

قائمة المراجع

سادسا: التقارير:

50. المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2012"، الإصدار الرابع، الكويت، سنة 2012.
51. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، سنة 2015.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

52. موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات www.mipi.dz
53. موقع جريدة الشروق اليومية، العدد 1253، مؤرخ في 06-10-2018، الموقع الإلكتروني:
54. موقع جريدة الشروق: انخفاض-احتياطي-العملة-الصعبة-إلى-88-مليار <https://www.echoroukonline.com/>
55. القرشي مدحت، برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل، شبكة الاقتصاديين العراقيين، الموقع: www.iraqieconomists.net ; visité le 23-03-2022
56. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال العربية، مؤشر الحصول على الائتمان، على الموقع الإلكتروني: www.iaigc.net
57. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

المراجع الأجنبية:

1. Bertrand Bellon et Ridha Gouia, Investissement directs Etrangère Développement Industriel Méditerranéen, Economica, 1998.
2. OCED, (1999), third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris.
3. Michel Menry Bouhet, (2005), la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson Education.
4. Nacer-Eddine Sadi, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux ,opu, 2005.

5. Mohammed setti, Fatima–Zohra Mohamed–Cherif et César Ducruet, les Ports Algériens dans la mondialisation: la fin du paradoxe ? , revues Méditerranée, N116, 2011.
6. Amin.V.Sarkan, (mars 2003), poverty alleviation towards sustainable development, revue economie et management, universite de Tlemcen, N° 02.
7. Maitena duce, (2003), definition of foreign direct investment, a methodological note, banco de espana, final draft, july 31, 2003.
8. Les Investissements Directs Etrangers en Algerie en 2012, (Novembre 2013) :
9. www.tresor.economie.gouv.fr/file

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المقدمة أ- ج

الفصل الأول: التأسيس النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي لمباشر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر..... ص 04

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر..... ص 04

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته..... ص 09

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....ص 11

المبحث الثاني: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... ص 22

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... ص 22

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر..... ص 26

الفصل الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... ص 31

المطلب الأول: النمو الاقتصادي ص 31

المطلب الثاني: أنواع وعناصر النمو الاقتصادي..... ص 35

المبحث الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة..... ص 36

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (من 2007 الى ما بعد 2016).

المبحث الأول: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2007 الى 2015....	ص 46
المطلب الأول: تقييم حجم التدفقات الاستثمارية والأجنبية المباشرة في الجزائر قبل 2015..	ص 46
المطلب الثاني: تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة في الجزائر.....	ص 49
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	ص 58
المبحث الثاني: مقومات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بعد التعديل الدستوري 2016.....	ص 68
المطلب الأول: تطور مناخ الاستثمار بعد التعديل الدستوري لسنة 2016.....	ص 68
الفرع الأول: مبادئ وضمانات تنظيم الاستثمار في الجزائر.....	ص 68
الفرع الثاني: امتيازات الاستثمار في الجزائر.....	ص 72
المطلب الثاني: آليات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.....	ص 76
الفرع الأول: تدعيم مقومات الاستثمار في الجزائر.....	ص 77
الفرع الثاني: وضع إستراتيجية واضحة لمحاربة معوقات الاستثمار.....	ص 79
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	ص 82
الخاتمة	ص 93
قائمة المراجع	ص 96

فهرس الجداول

فهرس الأشكال.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم:	العنوان:	الصفحة:
1	إجمالي الاستثمار في الجزائر خلال سنتي 2015/2014.	46
2	التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر سنة 2015.	48
3	تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر خلال الفترة (2007-2014).	49
4	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).	52
5	تطور حجم تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة عن الجزائر خلال الفترة (2007-2014).	55
6	أهم 03 شركات جزائرية تستثمر بالخارج خلال الفترة (2003-2015).	56
7	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر لسنة 2015.	57
8	دليل مؤشر الحرية الاقتصادية.	59
9	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012.	60
10	الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2014/2010.	63
11	مقارنة بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر بدول OCDE خلال سنة 2012.	83
12	موقع الجزائر ضمن مؤشرات إدراك الفساد خلال الفترة 2010-2006.	86
13	عمليات الخصخصة في الجزائر 2003 - 2007	89

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم:	العنوان:	الصفحة:
1	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها.	19
2	التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (2011-2012)	47
3	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة 2007-2014	50
4	التوزيع الإقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).	53
5	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من 2007 إلى 2014.	55
6	الجزائر ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2015	62
7	هيكل مؤشر التنافسية العربية	65
8	المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (%).	82

الملخص:

تقدم هذه الدراسة مراجعة للأسس النظرية وبعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه المختلفة، خصائصه وأهميته في بلوغ النمو الاقتصادي، أما فينا يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قامت هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، كما تم التوصل الى تحديد معوقات وجود مناخ استثماري ملائم، مع التطرق الى السياسات العامة المقترحة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الأعمال وتخفيض المخاطر المتعلقة بالمناخ الاستثماري، بالإضافة الى اعداد وتطوير الاطار المؤسسي اللازم لإدارة وجذب هذه التدفقات، وفي الأخير وبعد التعرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر تم تقديم بعض الاقتراحات العملية للتغلب على هذه التدفقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، المناخ الاستثماري، معوقات الاستثمار.

Resume:

This study presents a review of the theoretical foundations and some studies and research related to the concept of foreign direct investment and its different types, its characteristics and importance in achieving economic growth. It was reached to identify obstacles to the existence of an appropriate investment climate, with reference to the proposed general policies for developing and promoting foreign direct investment, improving the business environment and reducing risks related to the investment climate, in addition to preparing and developing the institutional framework necessary to manage and attract these flows, and finally, after identifying foreign investment flows Direct to Algeria Some practical suggestions were presented to overcome these flows.